الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

شخصية أمحمد بن رحال الندرومي ودوره في النضال السياسي (1861م–1929م)

إعداد الطالبتين:

- عمراني مختارية
- غرابلي فاطمة

إشراف الأستاذة

* د. حباش فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة

لزغم فوزية	أستاذة محاضرة –أ–	**رئيسا**
حباش فاطمة	أستاذة محاضرة –أ–	**مشرفا ومقررا**
حرشوش كريمة	أستاذة محاضرة –ب–	**مناقشا**

السّنة الجامعيّة

1439 ـ 1440هـ /2018- 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و على آله و صحبه إلى يوم الدين شكر إلى الرحمن الرحيم الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع و أوهبنا الصبر الجميل و الحمد للوهاب رب العالمين.

نشكر جزيل الشكر الأستاذة المحترمة "حباش فاطمة" التي كانت لنا خير سند و لم تبخل علينا بالمعلومات و التوجيهات التي تدعم بحثنا كما لا ننسى لها دعمها المعنوي في تحفيزنا في إنجاز هذا العمل أطال الله في عمرها، و لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ الذين كان لهم الفضل في وصولنا إلى هذه المرحلة و دعمهم لنا طيلة المشوار الدراسي، كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة و إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

شكر موصول إلى مكتبة إقرأ

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من سهرت الليالي من اجل تعليمي وكانت لي في حياتي سراجا منيرا إلى

أمي العزيزة

إلى من فارقني وترك في قلبي حزنا وفي عيني دموعا وفي عقلي ذكرى إلى من فارقني دون أن يرى

نجاحي إلى أبي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى إخوتي الأحباء: بلقاسم، سليمان، بوزيان

إلى أبناء أخي: محمد، موسى

إلى أخواتي: فاطمة، حورية

إلى صديقاتي: سمية، سعاد، كريمة، فاطمة، مخطارية

إلى كل من تجمعني بهم الصداقة

فاطمة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين و على آله و صحبه إلى يوم أهدي هذا العمل إلى من هو في الدنيا سند و حبه خالد إلى الأبد إلى تاج من زمرد

إلى أبي العزيز عبد القادر

إلى من باركها القدير إلى من حملتني تسعة أشهر إلى من تدمع عيناي كلما اسمها ذكر إلى من تعجز الكلمات عن وصفها و الجنة تحت أقدامها إلى من لا أنسى طول حياتي فضلها علي إلى أمي الغالية "خديجة" أطال الله في عمرها.

إلى من هم جزء من حياتي و بهم تكتمل سعادتي أخواتي وأخواتي : بلقاسم، مرسلي، عبد القادر، خيرة إلى كل براعم العائلة آخر عنقود يوسف و إلى من عشت معهن أجمل ذكرياتي إلى من نقشت أسماءهن في القلب و الأرض و السماء إلى كل من سعاد، فاطمة، سمية، شريفة

و إلى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي.

مخطارية

قائمة المختصرات:

الاختصار	و ما يوافقه
تح	تحقيق
تع	تعليق
تص	تصدير
تق	تقديم
ط خ	طبعة خاصة
تر	ترجمة
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
دت	دون تاريخ
مج	مجلد
ج	جزء
ع.د	عدد
ص	صفحة
ش .و. ن. ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
م	ميلادي
ص صpp	صفحات متتالية
ق	قرن
هـ	هجري

Page	p
Ouvrage prés cite	Op cit
Asosiation nationale l'édition et publicité	ANEP
Tome	T
Ibidem	ibid

مقدمة

مقدمة:

وصلت أوضاع الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي إلى درجة من الإنحطاط الديني والفكري والاجتماعي، وأوشكت مقومات الشعب الجزائري على الفناء بسبب سياسة المسخ الاستعماري لمقومات الشخصية الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة فرنسا القضاء على الدين الإسلامي وتجهيل وتفكيك أواصر المجتمع الجزائري.

وفي ظل هذه الظروف ظهرت الحركة الإصلاحية في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين لإصلاح عقيدة الجزائريين بقيادة ثلة من العلماء، فقد كان ظهورها في فترة عصيبة من تاريخ الأمة الجزائرية وتحديا صارخا للوجود الاستعماري والذين ساهموا في ذلك في نهضة الجزائر الحديثة، ومن أبرز هذه الشخصيات أمحمد ابن رحال، فهو أحد رموز الحركة الإصلاحية التي عرفتها الجزائر خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فكان من بين الذين حملوا على عاتقهم مهمة إصلاح المجتمع من كل جوانبه.

يعد البحث في الشخصيات من أهم الموضوعات التي تتطلب الدقة والموضوعية في المعطيات لمعرفة أعمال ومسيرة هذه الشخصية أو تلك لاسيما مبادئهم وشخصيتهم ومواقفهم التي تعتبر من أهم المؤثرات التاريخية في أي مجتمع من المجتمعات.

وهذا الأخير اخترناه كموضوع بحث لإنجاز مذكرة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر بعنوان أمحمد ابن رحال الندرومي ونضاله السياسي من 1861-1929م.

ولعل اختيارنا لشخصية ابن رحال لأسباب ودوافع يمكن حصرها فيما يلي:

-الرغبة الذاتية في التعرف على شخصية ابن رحال التي كان يكتنفها الغموض.

- كونه لم يحض بدراسة كبيرة مقارنة بدوره.

- الرغبة في إضاءة جوانب خفية من تاريخ هذه الشخصية.

- السعي لإثراء الرصيد المعرفي والشخصي، خاصة فيما يخص النهضة الفكرية والسياسية لهذه الشخصية.

- تسليط الضوء على الأساليب التي انتهجها ابن رحال لتجسيد جهوده في وجه المحتلين والدفاع عن العربية والإسلام.

- التشجيع الكبير الذي وجدناه لدى الأستاذة المشرفة في الخوض في مثل هذه المواضيع والتي فيها إجتناب كبير خوفا من قلة الكتابات حولها مقارنة بأدوارها الكبيرة.

وعليه فإن دراسة الأعلام وتتبع أعمالهم وجهودهم لها أهمية كبرى في الحفاظ على رصيدهم النضالي وأعمالهم الإصلاحية حتى يتسنى للأجيال اللاحقة الانتفاع بآثارهم، كما تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج شخصية لها إسهامات كبيرة في الحركات الإصلاحية والتصدي للاستعمار.

أما بالنسبة للإشكالية التي انطلقنا منها لمعالجة الموضوع مفادها: **إلى أي مدى ساهم ابن رحال في التصدي للمشروع الفرنسي بالجزائر من خلال نضاله الفكري والسياسي؟**

وفي سياق هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- من هو سي امحمد ابن رحال؟
- ما هي الظروف التي نشأ فيها؟
- كيف كانت مراحل تكوينه العلمي والمهني؟
- فيما تمثلت مواقفه السياسية والنضالية ضد السياسة الاستعمارية المنتهجة؟
- فيما تكمن جهوده في الدفاع عن قضايا وطنه؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة اتبعنا في دراستنا لهذا البحث في مختلف فصوله ومباحثه على منهجين معروفين في مجال الدراسات التاريخية وهما المنهج التاريخي الوصفي وذلك

بسرد الأحداث التاريخية ووصفها وترتيبها كرونولوجيا بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك لتفسير الظروف التي ساهمت في تبلور ووعي الشخصية التي نحن بصدد دراستها.

أما بخصوص المادة العلمية فقد تنوعت بين المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا لهذا الموضوع من الكتب والمجلات والأطروحات، منها كتاب محمد ابن رحال بعنوان: " **مستقبل الإسلام وكتابات أخرى** "، والذي أفادنا في التعرف على مولده، حيث يمكن القول أنه كان حاضرا في كل فصول الدراسة، وكتاب آخر لأحمد الشريف الزهار بعنوان: " **مذكرات أحمد شريف الزهار** "، وهو كتاب يعالج خطورة الأوضاع، وتدهورها عشية الاحتلال، وقد أفادنا في معالجة الوضع الثقافي فيما يخص المدخل.

هذا فيما يخص المصادر، أما بالنسبة للمراجع التي اعتمدنا عليها كانت كثيرة ومتنوعة، وفي مقدمتها كتاب "**تاريخ الجزائر الثقافي**"، في اغلب أجزاءه لأبو القاسم سعد الله، والذي أعطى لنا لمحة عامة عن حياة ابن رحال، أما كتاب "تاريخ الجزائر العام"، بجزئه الخامس لعبد الرحمن الجيلالي، فقد كان شاملا لمراحل حياته، وأهم الإنجازات التي قام بها ابن رحال.

ومادامت هذه الدراسة حول هذه الشخصية غير متوفرة، فكان اعتمادنا على المجلات والدوريات فقد كانت حاضرة هي الأخرى في فصول الدراسة نجد منها دراسة عبد الحميد حاجيات بعنوان: " **قراءة لوثيقة أمحمد بن رحال** "، والتي ضمت بشكل مفصل جوانب من حياته ومواقفه، من أهمها التعليم بالدرجة الأولى، إضافة إلى مجلة باللغة الفرنسية:

" **M'ohamed ben Rahal, une conxiense inquiéte dans une algerien en musulman Les africains sous la direction**" لشارل روبيرت أجيرون، والتي أفادتنا في إعطاء لمحة عن حياة ابن رحال، أما فيما يخص الدراسات الأكاديمية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة منها: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير لعبد العالي فضيل بعنوان: " **تطور الأوضاع**

الجزائرية في بداية القرن العشرين 1830–1919م" تتضمن دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف الشخصيات الجزائرية كنماذج "أمحمد ابن رحال، ابن سماية، بن حبيلس" والتي مكنتنا من معرفة جوانب من حياته وآرائه خاصة التعليم.

أما المقالات والموسوعات التي دعمنا بها موضوع الدراسة نذكر أهمها مقال غانم بودن الحامل لعنوان: "سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين"، والذي تم الاعتماد عليه في كل فصول الدراسة، والذي أرّخ بدوره لحياة ابن رحال من الميلاد إلى الوفاة، أما بالنسبة للموسوعات فكان اعتمادنا على "موسوعة القبائل العربية" لمحمد سليمان الطيب، والتي تعرفنا من خلالها على قبيلة بني زناسن التي توجه إليها محمد ابن رحال من خلال رحلته إلى المغرب.

ووفقا لما اقتضته المادة العلمية المتحصل عليها جاء تقسيمنا للموضوع إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق، ورأيناها مناسبة لموضوع الدراسة وهذا للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، فالمدخل تم تخصيصه لدراسة الأوضاع العامة في الجزائر من نهاية القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين، أما الفصل الأول عنوناه بسيرة الشيخ أمحمد بن رحال والذي تعرضنا فيه للمولد والنشأة، تطرقنا بداية إلى ميلاده والذي احتوى على الأصل والنسب والجو العائلي الذي ترعرع فيه. بينما المبحث الثاني عالجنا فيه تكوينه العلمي والمهني وذلك بالتحدث أولا عن المسار التعليمي ثم المسار المهني.

أما الفصل الثاني فقد كان مخصصا لعرض مواقفه من القضايا السياسية الوطنية التي تخص السياسة الاستعمارية في الجزائر وقوانينها التعسفية من التعليم والقضاء الإسلامي، التجنس، والتجنيد الإجباري.

أما الفصل الثالث فقد تضمن جهود وإسهامات ابن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين وتطرقنا فيه بداية إلى تدخلاته أمام لجنة التحقيق الفرنسية، اما الثاني فقد تضمن تدخلاته أمام اللجان المالية.

وإن كنا قد بدأنا فصول الدراسة بالمولد والنشأة فحتما سنختمها بالوفاة والآثار لمحمد ابن رحال وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الثالث.

وفي الأخير خلصت هاته الدراسة بخاتمة كانت بمثابة حوصلة للموضوع تضمنت جملة من الاستنتاجات حول المسيرة النضالية لابن رحال.

ومن المعروف دائما انه لا تخلوا أي دراسة من العراقيل والصعوبات، فكان من الصعوبات التي واجهتنا منها:

-التنقلات المستمرة بحثا عن المصادر والمراجع التي لم يكن أغلبها في متناولنا.

- تشابه المادة العلمية لأغلب المصادر والمراجع إلى حد كبير أمام قلة وندرة الدراسات حول هذه الشخصية.

- صعوبة الحصول على الأرشيف.

المدخل

الوضع العام للجزائر نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

1-الأوضاع السياسية.

2- الأوضاع الاقتصادية.

3- الأوضاع الاجتماعية.

4- الأوضاع الثقافية.

1- الأوضاع السياسية:

لقد كان نتاج ما تعرضت إليه فرنسا طي صفحة النظام الإمبراطوري فيها، [1] والذي كان له تأثيره المباشر على الجزائر، [2] فقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وبذلك جعلت السلطة السياسية في الجزائر بيد المستوطنين [3]، والتي بدأت معها بوادر الحكم المدني في 9 مارس 1870م، والتي كانت مطلب المستوطنين منذ سنوات، [4] الذين أصبحت في ظلهم الجزائر جمهورية فرنسية صغيرة لا تحفظ فيها إلا مصالح الكولون، وهذا بعدما منحتهم حكومة باريس السلطة المطلقة ليتصرفوا في هذه المستعمرة كما يشاؤون. [5]

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية لبسط نفوذها على الجزائر عملت على إصدار سلسلة من القوانين التعسفية التي تضمن لهم ذلك، ومنها قانون 22 جويلية 1834م، الذي أصدرت فرنسا مرسوما ضمت بموجبه الجزائر إلى فرنسا، [6] ولتثبيت وجودها أصدرت قانون كريميو [7]

---

[1] – جمال قنان، البعد الحضاري لثورة نوفمبر 1954 وآفاقها المستقبلية، مجلة أول نوفمبر الذكرى الخامسة والأربعون 'عيد النصر مارس 1962م)، أفريل 2007م، الجزائر، العدد 170، ص6.

[2] – جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994م، ص ص 123-124.

[3] – **المستوطنون**: عرف عدة تسميات وأقدم تسمية عرف بها المستوطنون الاوروبيون، وهي تعتبر أكثر استعمالا ويرجع أصل هذه التسمية إلى البلد المنشأ. ينظر: حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1854-1962، ط1، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 15.

[4] – رابح لونسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 78.

[5] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 167-168.

[6] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 72.

[7] – **كريميو Cremieux**: (1796-1880م) إسحاق موشي كريميو المعروف بأولف كريميو محامي وسياسي فرنسي يهودي انتخب نائب عام منذ 1848م، آخرها نائب عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871م، صاحب مرسوم كريميو. ينظر: رابح لونيسي، المرجع نفسه، ص 83.

Cremieux الصادر في 24 أكتوبر 1870م،[1] والذي نص على تجنيس جماعي لليهود ومنحهم الجنسية الفرنسية، كما تم إصدار قانون في 24 ديسمبر 1870م والقاضي بإلغاء المناطق العسكرية، وحل المكاتب العربية[2]، وهكذا سيطر المعمرون على مقاليد الحكم في الجزائر.[3]

وقد كان لهذه القوانين تأثير سيء على الجزائرين الذين رأوا فيه خطرا على مستقبلهم، وهي من ضمن الأسباب التي أدت إلى ثورة المقراني [4] في 1871م والتي تعتبر أعنف ثورة وأكثرها اتساعا وشمولية وتأثيرا.[5] وقد امتدت هذه الثورة من بجاية شمالا حتى مدينة برج بوعريريج، [6] ثم إلى ضواحي ضواحي مدينة الجزائر غربا إلى القل وعنابة شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء جنوبا.[7]

ومن بين الدوافع التي أدت إلى قيام الثورة ويمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، (ط خ)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص 184-185.

[2] – **المكاتب العربية:** هي همزة وصل بين الجيش الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 والجيش الأهلي. ينظر:

Xavier yacono, les bureaux arabes et l' evolution des Genres de vire indigénes l'ouest du tell algerois, edition paris, 1953, p p15-16

[3] – فاطمة تتة- عفاف قوق، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1900-1914م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016، ص 78.

[4] – **المقراني:** هو محمد بن الحاج المقراني ينسب إلى عائلة عريقة من قلعة بني عباس أعلن الجهاد معتمدا على قوته المحلية، قاد ثورته ضد القوات الفرنسية إلى أن استشهد يوم 5 ماي 1877. ينظر: بسام العسلي، محمد المقراني وثورته الجزائرية 1871م، ط خ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 125.

[5] – بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1842-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010م، ص 47.

[6] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن التاسع عشر، (ط خ)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 249.

[7] – كربان بختة- تركي بشرى، عمر راسم ومسيرته النضالية 1889-1959م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018/2017م، ص1.

– قيام الإمبراطورية الثانية لعملية تهجير واسعة للأوروبيين وتمليكها للمهاجرين وهذا ما سبب حالة من البؤس والشقاء لدى الجزائريين.[1]

– إنهزام فرنسا أمام ألمانيا وسقوط هيبتها، وكذا إرسال الجزائريين إلى ساحة القتال ضد ألمانيا.[2]

– التقليص من نفوذ المقراني وسلطته خاصة بعدما قامت فرنسا بمصادرة أملاكه وفقا للقانون الصادر في 25 مارس 1870م، والذي يقضي بمصادرة أملاك المقراني واتهام أسرته بعرقلة تطور الإدارة الاستعمارية.[3]

وقد جاءت هذه الثورة كدليل على خطورة الأوضاع وتدهورها من جهة وعلى استحالة علاجها من جهة أخرى.[4]

كما تم في هذه الفترة أيضا إصدار قانون الأهالي [5] في 21 جوان 1881م code l'indigenat الخاص بالمسلمين، والذي كرس هيمنة المستوطنين ومنح رؤساء العمالات صلاحيات إعداد قوائم المخالفات ضد الجزائريين، [6] وقد احتوى هذا القانون على 27 مخالفة،[7] ويخول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولاية والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة

[1] – شلول دليلة– بخات عيدة، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية 1852–1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت،2017/2016م، ص 13.

[2] – كربان بختة، المرجع السابق، ص02.

[3] – يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا، محمد المقراني والشيخ الحداد 1871، (ط خ)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 109.

[4] – نفسه، ص 42.

[5] – **الأهالي**: بالنسبة للاستعمار الفرنسي هم السكان الأصليون للجزائر الذين جردوهم من كافة الحقوق. ينظر: رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 85.

[6] – بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، (د.ط)، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 90.

[7] – يوسف فرحي، فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 23.

ممتلكاتهم دون محاكمة، ومما جاء فيه أيضا إلغاء القضاء الإسلامي وإجبار الجزائريين على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية، [1]ومن المخالفات التي تستوجب العقوبة في هذا القانون السكن في مكان منعزل دون رخصة، أو فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة بدون رخصة أو التأخر عن دفع الضرائب.[2]

فقد أصبحت الجزائر منذ عام 1870م خاضعة لهيمنة عناصر الحكم المدني، وجعل الجزائر شبيهة بفرنسا، حيث توسعت مناطق الحكم المدني تدريجيا، وذلك بفعل تشجيع الاستيطان الذي رفع من عدد المستوطنين وزاد من نفوذهم السياسي، [3]وفي هذا الصدد يقول جول فيري[4] jules Ferrey: "في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب، وبعد سقوطها ومنذ 1871م وإلى غاية 1883م، قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان..."، والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية.[5]

أما فيما يخص التمثيل السياسي للجزائريين فقد حرم الجزائريون من المشاركة في حكم بلادهم وتناقضت نسبة تمثيلهم تدريجيا مع مرور الوقت لإضعاف مركزهم، [6]وذلك بمقتضى المرسوم المرسوم الصادر في 23 سبتمبر 1875م، الذي منح الحق للمستوطنين الأوروبيين من انتخاب ممثليهم في البلديات الخاضعة تحت الحكم المدني، وبالمقابل العمل على منع الجزائريين من الحصول

---

[1] – رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 69.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 73.

[3] – شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 34.

[4] – **جول فيري:** سياسي فرنسي خدم المنظومة الاستعمارية من خلال تقلده للعديد من المناصب الوزارية كوزارة التربية التي شغلها أكثر من مرة. ينظر: أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المعاصر والحديث، ج 1، ط1، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص 123.

[5] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

[6] – فاطمة تتة، المرجع السابق، ص08.

على أي تمثيل سواء في المجالس المحلية، أو التمثيل في البرلمان الفرنسي من أجل خلق قوة ضاغطة في البرلمان الفرنسي لضمان عدم ميل أي حكومة فرنسية تأتي في صالح الجزائريين.[1]

وفي ظل النظام الإداري فقد اعتمدت فرنسا تنظيما إداريا خاص بالجزائر من أجل فرض السيطرة على مختلف المناطق الجزائرية، فقد تحولت العمالات الثلاثة التي شملت كل من الجزائر، وهران، وقسنطينة إلى مقاطعات، وعلى رأس كل مقاطعة والي عام، [2] وقد تم إنشاء ما يعرف بالبلديات المختلطة[3] والتي شملت مناطق واسعة من الجزائر، حيث توسعت هذه البلديات بعد 1871م حتى شملت أغلب المناطق الشمالية بالجزائر، وقد استطاعت فرض سلطتها على ثلثي السكان وقد وصل عددها سنة 1879م إلى 44 بلدية، في حين بلغت سنة 1881م إلى 77 بلدية لتتراجع سنة 1891م إلى 73 بلدية.[4]

فيما عرف النوع الثاني من هذه البلديات بالبلديات ذات الصلاحيات الكاملة [5] والتي كانت شبيهة بالتي تتواجد بفرنسا والتي يتواجد فيها العنصر الأوروبي بكثافة، [6] وقد شهدت هذه الأخيرة تزايد في هذه الفترة إذ بلغ عددها في سنة 1873م حوالي 126 بلدية، أما في سنة 1879م وصل إلى 176 بلدية ليصل سنة 1881م إلى 196 بلدية.[7]

---

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 162، 171.

[2] – كربان بختة، المرجع السابق، ص03.

[3] – **البلديات المختلطة:** توجد في المناطق الجبلية والداخلية غير الآهلة بالعنصر الأوروبي. ينظر: محمود بن منذر، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962م، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 41.

[4] – فاطمة تتة، المرجع السابق، ص 11.

[5] – **البلديات ذات الصلاحيات الكاملة:** وهي تتواجد بالمناطق التي يتواجد فيها العنصر الأوروبي بكثافة. ينظر: محمود أيت مدور، المرجع السابق، ص 41.

[6] – شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982م، ص 82.

[7] – فاطمة تتة، المرجع السابق، ص 11.

وتم إيجاد نوع ثالث من هذه البلديات وتسمى البلديات الأهلية [1]، والتي يمثل فيها العنصر الأوروبي رجال السلطة في الوقت الذي لم يكن للأهالي منها إلا الاسم وهي الأقل عددا مقارنة بالبلديات الأخرى وتتواجد أكثر بأراضي الجنوب، ويشرف على إدارتها والي عام.[2]

2-الأوضاع الاقتصادية:

شهدت فترة السبعينات من القرن 19 على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة حركة استيطانية واسعة، نتيجة تشجيع فرنسا لهذه الحركة ودعمها ماديا بمنحها الأراضي من أصحابها،[3]فقد تدفقت تدفقت أعداد كبيرة من كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا إلى الجزائر.[4]

ولتسهيل عملية نزع الأرض سنت الإدارة الفرنسية قوانين ومراسيم فتحت الباب على مصرعيه لعملية البيع والمصادرة للأراضي الجزائرية، [5] من بينها مرسوم 21 جوان 1871م، القاضي بمنح المهاجرين الألزاس واللورين[6] ما قيمته 100.000 هكتار من أراضي الدومين، وقد تدعم ذلك ذلك بقانون 21 جوان 1872م.

إلى جانب القوانين السالفة الذكر نذكر أيضا قانون وارني " la loi warnier"، والذي صدر في 26 جويلية 1873م، الذي نص على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية، كما نص أيضا هذا

---

[1] - **البلديات الأهلية**: والتي يمثل فيها العنصر الأوروبي هم رجال السلطة ويكون عددهم أحيانا واحد أو إثنان. ينظر: أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ويليه كتاب الجزائر، مرلاه، (د.ط)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص 353.

[2] - المرجع نفسه، ص 353.

[3] - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 247.

[4] - فاطمة تتة، المرجع السابق، ص 12.

[5] - رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين –الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين-، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 30.

[6] - **الألزاس واللورين**: يشكل إقليم الألزاس واللورين مثلث ضلعه الشمالي له الحدود مع بلجيكا، لوكسمبورغ وألمانيا، وضلعه الشرقي له الحدود مع ألمانيا، وضلعه الغربي حوض نهر الموزل يشغل مساحة قدرها 31.827 كلم^2 منها 23.547 كلم^2 مساحة اللورين و 280.8 كلم^2 مساحة الألزاس. ينظر: كربان بختة، المرجع السابق، ص 04.

القانون على تقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد، [1]وقد دعم بقانون 1887م المكمل لقانون وارني والذي تضمن بيع الأراضي الجزائرية المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين، إضافة إلى قانون 16 فيفري 1897م الذي سمح بتفتيت الملكية الجزائرية، [2]ويتضح لنا من خلال القوانين السالفة الذكر والقرارات التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية أنها كانت مهتمة أشد الاهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية.

ومن جهة أخرى فلم تسلم الغابات من عمليات المصادرة، بحيث صنفت الغابات الجزائرية ضمن الثورة الغابية الفرنسية وذلك بموجب القانون الغابي أو قانون الغابات الصادر في 16 أوت 1881م،[3] والذي اعتبرت بموجبه الزراعة والرعي ضمن الغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها القانون،[4] نهيك عن الضرائب التي كانت تفرض عليهم والتي زادت من معاناة الجزائريين، فإلى جانب فقدان الأراضي أجبروا على دفع الضرائب على ما تبقى في أيدهم من ثروات، ولقد تنوعت هذه الضرائب فمنها ما هو مبني على الشريعة الإسلامية والتي تسمى بالضريبة العربية التي أقرتها الإدارة الفرنسية في 13 جويلية 1874[5].

وهذه الضرائب تتمثل أساسا في العشور، الزكاة، اللزمة، كانت قيمة العشور مقتصرة على الحبوب لتشمل بعض الخضر والفواكه منذ 1886م، أما الزكاة فهي ضريبة تدفع على المواشي، وهي محددة بكل رأس ماشية، وأما اللزمة فهي على الأشخاص، إضافة إلى الضرائب التي أقامها قانون الأهالي والتي تشمل الحراسة الليلية دون مقابل والتي تدخل في إطار حراسة الغابات من الحرائق[6].

---

[1] – رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 91.

[2] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 245.

[3] – عيساني محمد، تطور النشاط الاستيطاني الفرنسي الأوروبي في منطقة شلف خلال فترة 1843–1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2011–2012، ص 73.

[4] – رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 91.

[5] –فاطمة تتة، المرجع السابق، ص 13.

[6] –نفسه، ص 13.

وغيرها من الضرائب التي فرضتها الإدارة الاستعمارية والتي أثقلت كاهل الجزائريين [1]، وعموما فإنه مع حلول نهاية القرن التاسع عشر، كان الأوروبيون قد استحوذوا على معظم الأراضي في الجزائر[2]، وقد أدى فعل المصادرة هاته إلى خسارة الجزائريين خلال الفترة الممتدة من 1870م-1900م أكثر من 200.000 هكتار من أراضيهم التي كانت مصدر رزق لهم، وطرد نحو 80% إلى الأراضي القاحلة ليتحولوا من ملاك أرض إلى خماسين[3].

فبعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية [4] أوجدوا قطاع زراعي حديث ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد وأهمل المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب [5] فقد شجع المعمرون على زراعة الكروم والتي احتلت مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية [6]نظرا للعائدات التي حققتها هذه الزراعة للاقتصاد الفرنسي [7]، بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور غير أن هذه الزراعة شهدت تراجعا من 2.5 م هكتار عام 1870م إلى 1.8 م هكتار عام 1890م، وذلك بسبب ظهور مرض الفيلوكسرا[8] عام 1875م، فأحدثت كارثة في فرنسا دفعت بحكومة باريس إلى تشجيع

---

[1]-العقيد لطفي، نظرة مستقبلية للتنمية الاقتصادية، (ط خ)، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر،2010، ص 233.

[2]-هارت مورت إزنهانس، فشل الاستعمار الفرنسيي في الجزائر، نظرة مختصرة على التخلف الاقتصادي للجزائر، (دط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د س)، ص 63.

[3]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 107.

[4]-جيلالي صاري، تجريد الفلاحيين من أراضيهم 1830-1962م، تر: قندوز عباد فوزية، (د ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010، ص 09.

[5]-محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م، ج1، تر: أحمد منور، (د ط)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 26.

[6]-عدّة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج2، (د ط)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 125.

[7]-أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري 092، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 80.

[8] - **الفيلوكسرا:** هو نوع من الأمراض النباتية التي تصيب الكروم وسمي أيضا بقمل النبات، ينظر: معذوري حسان، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015/2014، ص 34.

تشجيع زراعتها بالجزائر لتصبح هي الدخل الأول فيها [1]، إذ أصبحت تعطي مساحتها 400.000 هكتار من الأراضي الخصبة [2] وعلى حساب الحبوب والكروم اهتم الكولون بالحوامض التي كانت تدر عليهم أضعاف ما كانوا ينتجونه من القمح و الشعير[3].

وفيما يخص الصناعة والتجارة، فلم تتطور كثيرا منذ بداية الاحتلال، فقد شهدت الصناعة الجزائرية التقليدية المعتمدة على الوسائل القديمة مثل تصنيع الأغذية والصناعات الآلية [4]، كصناعة الزرابي وحياكة الأصواف، بالمقابل اهتم الاستعمار الفرنسي بالصناعة التي تخدم مصلحة الاقتصاد الفرنسي من ذلك إنتاج الخمور التي شيدت لها المصانع الكثيرة لصناعتها[5].

أما بالنسبة للتجارة لم يكن الوضع بأفضل حال وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا [6] وتمثلت أهم منتجاتها منتجاتها في الخمور بالدرجة الأولى، ثم الشاي والسكر والقهوة، فكانت الجزائر تصدر الخمور لتستورد مقابلها من فرنسا ما يحتاجه وما لا يحتاجه القطر الجزائري مما تنتجه معامل ومصانع فرنسا[7].

---

[1]-كربان بختة، المرجع السابق، ص 06.

[2]-أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الإنسانية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، العدد28، 2016، ص 166.

[3]-العربيري الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، (د ط)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 18.

[4]-نفسه، ص 18.

[5]-رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 256.

[6]-أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962م ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، م4، العدد03، ص 226.

[7]-أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 126.

وهذا ما أدى إلى عجز الميزان التجاري الجزائري، والسبب يعود إلى تدهور في منتجات القطاع التقليدي، نظرا للعلاقة الضعيفة، وعدم اهتمام السلطات الاستعمارية به [1]، ومن أهم الصادرات والواردات التي تخضع لسيطرة الاستعمار الفرنسي مايلي:

الصادرات: شكلت الخمور نسبة كبيرة في المواد المصدرة منها الخام أو العادية الموجهة للمزج مع خمور فرنسا، وتحولت الجزائر إلى إحدى الدول المنتجة والمصدرة للخمور في العالم، أما فيما يخص الواردات فقد شكلت مواد الاستيراد من المواد الآتية: نسيج، آلات، مصنوعات...[2].

3-الأوضاع الاجتماعية:

بعد الحملة الفرنسية على الجزائر أخذت فرنسا بإتباع سياسة التهجير والاستيطان للأوروبيين في أرض الجزائر، حيث شرعت فرنسا منذ عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة في عملية ترحيل المعمرين من مختلف الأجناس حيث عززوا مراكزهم وتسلموا مقاليد الحكم وتجاهلوا الجزائريين[3]، وفي هذا الصدد دعا طوكفيل [4] بوضوح تام وبإصرار الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة التعجيل بإقامة مجتمع أوروبي بالجزائر يكون الدعامة الأساسية والكبرى لفرنسا [5]، ومن جهة أخرى كانت فرنسا تقوم بعملية التهجير والنفي والإبعاد الذي طال كل الجزائريين وكان ذلك من خلال القضاء على أعيان المدن وفئة الحضر [6]، كما لا ننسى تلك الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمتمثلة في الضرائب التي أثقلت كاهل الجزائريين، إضافة إلى ضيق المساحات الرعوية وذلك بفعل

---

[1]-فاطمة تتة، المرجع السابق، ص 19.

[2]-عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، (دط)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 118.

[3]-عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 40.

[4] - **أليكسي دي طوكفيل**: (1805-1859م) هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين، وهو مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر ورجل سياسة معروف، اشتهر بكتابه الديمقراطية في أمريكا. ينظر: أليكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر وفلسفة الاحتلال والاستيطان، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 7.

[5]-مصطفى عبيد، جرائم التنظيم والممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي في الجزائر بروسير أنفولتال وألكسي دوطوكفيل أنموذجا، مجلة البحوث التاريخية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المسيلة، العدد01، مارس 2017، ص 07.

[6]-ليلى تتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد17، ديسمبر 2014، ص 141.

قوانين المصادرة التي استولت على المراعي منها قانون 1885م، الذي فقد على إثره الجزائريون أهم مصدر رزق لهم ألا وهو الماشية[1].

وهكذا فقد خلفت كل الظروف السالفة الذكر حالة مزرية في أوساط السكان الصحية، فكثرت الأمراض والأوبئة كانتشار مرض الكوليرا والتيفوس[2] ومرض الجذري[3] والسل الزهري والذي أدى إلى وفاة العديد من الأطفال في مقتبل العمر، وكان سبب ذلك نظرا لندرة الأطباء بالنسبة للسكان الجزائريين، حيث لا يوجد سوى طبيب واحد، وفي غالب الأحيان لا يستطيعون تحمل نفقات الطبيب إضافة إلى نقص العناية الصحية[4].

عانى الجزائريون من انعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم معاناة كبيرة، وعموما فإن الحالات المستعصية من هذه الأمراض مرجعها بالدرجة الأولى الحرمان الاجتماعي وسوء التغذية المزمن في المدن والأرياف الجزائرية، وبذلك فإن سلطات الاحتلال لم تول الاهتمام للأحوال الصحية للجزائريين[5].

والملفت للنظر أيضا انه حتى العائلات الكبرى ذات النفوذ المادي والروحي التي كانت تحتل الصدارة في الهرم السكاني، أصبحت هي الأخرى تعيش في فقر [6] حرمت من القيادة نظرا

[1]-كربان بختة، المرجع السابق، ص 09.

[2]-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844-1871م، (دط)، منشورات باجي مختار، الجزائر، ص ص 12-13.

[3]-مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، خيضرية يوسفي، (دط)، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013، ص 87.

[4]-أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 171.

[5]-فاطمة تتة، المرجع السابق، ص 24.

[6]-باتريك أفينووجون بلانشايس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر: بن داود سلاملية، ج 1، (دط)، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 104.

للعقوبات التي سلطتها عليهم السلطات الفرنسية وهو ما حدث بالفعل للمقراني والحداد [1]، فقد كانت فرنسا كلما تقوم بإخماد ثورة تقوم في الوقت نفسه بتجزئة تلك المنطقة وتبعد رئيسها[2].

إذ كتب أحد الإداريين الفرنسيين بقوله: "...لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية..." ويضيف في السياق نفسه "...كما عملنا على تكسير شوكة بعض العائلات ذات السمعة والشهرة"[3].

4-الأوضاع الثقافية:

لقد عملت فرنسا منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر على تحطيم ثقافة هذا المجتمع العربي، والذي كان يمثل التعليم محور واجباته وعصب انتمائه الإسلامي، فقد عملت على القضاء على مقوماته الشخصية من خلال محاربته لغته العربية [4]، التي تعتبر القلب النابض لهذا المجتمع ومظهر كرامته[5]، وإحلال ثقافة فرنسية محلها، وكان غرضها من ذلك هو تحطيم المجتمع الجزائري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما حاولوا أن يجعلوه صفحة بيضاء ويحولوا الجزائر إلى مقاطعة فرنسية[6]، وذلك لا يكون إلا من خلال القضاء على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري[7].

وانطلاقا من هذه القناعة عمدت السلطات الاستعمارية إلى تدمير معالم الثقافة والفكر فيها من خلال سعيها لمحو الشخصية الجزائرية المسلمة[8]، وقد انتهجت في ذلك سلطات الاحتلال

---

[1] - **الحداد:** هو محمد بن أمزيان الحداد ابن علي بن محمد الحداد ولد عام 1802هـ، في قرية بني منصور في جبال بيبان علي بعيدا عن قرية آقبو الحالية لعب دورا مهما في ثورة 1871م، ينظر: يحي بوعزيز، ثورة المقراني، المرجع السابق، ص ص 74-75.

[2] -شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 98.

[3] -أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 169.

[4] -العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 16.

[5] -فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، (دط)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 96.

[6] -أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، (دط)، دار المعرفة الجزائرية، 2007، ص39.

[7] -جمال قنان، المرجع السابق، ص 37.

[8] -عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة من قبل التاريخ إلى غاية 1962م، ج1، (دط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 252.

الاحتلال مجموعة من الوسائل والأساليب لتطبيق سياستها حيث عملت على غلق المدارس الإسلامية والكتاتيب التي كانت تعلم اللغة العربية وكذا حفظ القرآن الكريم، وبالمقابل فقد عمدت على تدمير المساجد وحولتها إلى ثكنات عسكرية ومتاحف [1]، مثل جامع علي باشا بالعاصمة الذي حول إلى دير في 1870م،[2] وهذا ما أكده الحاج أحمد شريف الزهار في كتابه مذكرات أحمد شريف الزهار: "أن السلطات الفرنسية لم تكتفي بتحويل المساجد لأغراض عسكرية، أو تحويلها إلى كنائس بل عمدت إلى تحويل جزء منها إلى إسطبلات للحيوانات، وجعلوا أماكنها مربطا لخيولهم"[3].

وبحلول سنة 1899م، لم يبق على مستوى الجزائر العاصمة سوى خمس مساجد، وهي الجامع الكبير، والجامع الجديد، وجامع سيدي رمضان، وسفير وعيسى باشا [4]، إضافة إلى ذلك فقد عملت على إلغاء العمل بقوانين القضاء الإسلامي، وأدخلت بدلها قوانين فرنسية المخالفة تماما لمبادئ الشريعة الإسلامية وقد سيطرت كما أسلفنا الذكر على أموال الأوقاف الإسلامية التي تعتبر المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الحركة العلمية في الجزائر، وفي هذا الصدد يؤكد ديطوكفيل قائلا: "لقد استولينا في كل مكان على الأموال، أموال المؤسسات الخيرية التي كان غرضها سد حاجيات الناس والقيام على التعليم العام..."[5].

---

[1] -عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962م، رصد لصور المقاومة في النشر الوطني، ج 1، (دط)، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 38.

[2] - وللإشارة فإن فرنسا أحكمت سيطرتها، إذ قامت بتحويل المساجد إلى كنائس، وكان أول مسجد كتشاوة ، الذي حول إلى كاتدرائية من طرف الدوق روفيغو باعتباره القائد الأعلى لقوات الاحتلال وذلك منذ سنة 1831م وأطلق عليه اسم كاتدرائية سيدة الجزائر. ينظر: بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية، المرجع السابق، ص137.

[3] -أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار، تح، تق: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2010، ص 171.

[4] -كربان بختة، المرجع السابق، ص ص 10-11.

[5] -حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895م، (دط)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 57.

فقد استمرت العراقيل والحواجز أمام تثقيف الجزائريين فامتدت بذلك أيدي المستبد الفرنسي إلى الزوايا التي حملت لواء الجهاد ضدهم، وحافظت على عناصر الهوية الوطنية فهدمت الكثير منها وحاولت خلق وإيجاد زوايا منافسة وموازية لها فأنشأت بذلك أوكار الفساد في القرى والمدن، أطلقت عليها اسم "زوايا البندير والزرادي"[1].

من جهة أخرى شجعت شيوخ الزوايا الدينية بعد ضمهم إليها على نشر الخرافات والبدع بين الناس وكانت الغاية وراء ذلك هو خلق جيل جديد يدافع عن الثقافة الفرنسية، بمعنى تكوين نخبة من المتعلمين والمتربصين تكون واسطة بين الإدارة الاستعمارية والأهالي [2]. ولتحقيق هذا الغرض سارعت إلى إصدار العديد من القوانين من بينها قانون 28 جوان 1881م، وقانون 18 جانفي 1881م الخاص بتنظيم التعليم العام، وقانون 18 أكتوبر 1892م الخاص بتعليم الجزائريين العام والحر[3].

فقد اتسم التعليم الفرنسي في الجزائر بثلاث مراحل الابتدائي والثانوي والعالي، حيث تم إنشاء المدارس الابتدائية الفرنسية لتعليم المستوطنين في الجزائر، فظهر ذلك في افتتاح أول مدرسة فرنسية رسمية سميت بمدرسة التعليم المشترك وذلك منذ سنة 1833م[4]، بالمقابل فقد شهد التعليم العالي في الجزائر شكل مدارس عليا أسست وفقا للقانون الصادر في 20 ديسمبر 1879م في عهد جول فيري فشكلت النواة الأولى لجامعة الجزائر حيث احتوت هذه المدارس على 545 طالب من بينهم 6 جزائريين، وأخذ عددهم يتزايد تدريجيا إلى أن بلغ عددهم 47 طالبا ما بين سنتي 1907-1908م، موزعين كالتالي: 25 بمدرسة الحقوق، 12 بمدرسة الطب، و10 طلاب بمدرسة الأدب[5].

---

[1]-كربان بختة، المرجع السابق، ص 12.

[2]- كربان بختة، المرجع السابق ، ص 12.

[3]-رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 111.

[4]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 189.

[5]-قشابي حنان، إبراهيم حنان، عبد الحليم بن سماية ونضاله السياسي 1866-1933م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018/2017، ص 08.

وتكملة لمشروعها أنشأت مؤسسات تعليمية لتعليم اللغة الفرنسية وتاريخها وجغرافيتها وذلك منذ سنة 1879م، ولوحظ على هذا التعليم أنه لم يكن مفتوحا لعامة أبناء الأهالي، بل شمل فئة قليلة تخدم المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى [1]، وبالمقابل أوجدت ما يعرف بالتعليم المختلط بموجب المرسوم الصادر في 1850م، لنشر الثقافة الفرنسية، كما قامت من جهة بإنشاء المدارس الإسلامية في كل من تلمسان والجزائر العاصمة، وقسنطينة، وقد بنيت كل واحدة بالقرب من مسجد وأكد المرسوم على أن يكون التلاميذ والمعلمين والتعليم بالعربية[2].

غير أن هذا التعليم لقي معارضة من طرف المستوطنين الذين كانوا من أشد المعارضين لتحسين الوضعية التعليمية عند الجزائريين، بحجة أن ذلك سيعمق فيهم روح التمرد والثورة[3].

ولم تقف سياسة التعليم عند هذا الحد بل تعدت إلى ما هو أخطر من ذلك ألا وهو الدين الإسلامي، ويتضح ذلك من خلال سياسة الأسقف لافيجري [4]، الذي عرف بتعصبه الديني، والحقد على الإسلام و المسلمين، فاعتبر بذلك أن الجزائر هي البوابة التي تنطلق منها عمليات التبشير، فقد أسس فرقة الآباء البيض والأخوات البيض[5].

فقد عمل لافيجري على تفكيك المجتمع الجزائري ليترك المجال واسعا لعمليات التنصير، فقد استطاع هذا الأخير من نشر المسيحية بخطى واسعة، من خلال قيامه بإنشاء مراكز لليتامى يقوم من خلالها بتوجيههم وفق المصلحة الأوروبية، فقد ركز نشاطه أكثر بمنطقة القبائل، كون أن سكانها أكثر قابلية للاندماج، حيث أسس سنة 1873م، أول مركز للمبشرين عند القبائل سمي

---

[1]- نفسه، ص 08.

[2]-حياة صالحي، المرجع السابق، ص 57.

[3]-عبد المجيد عومري، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1924م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث ل.م.د في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017، ص 25.

[4] - **الأسقف لافيجري**: هو شارل أنطوان مارسيل لافيجري، ولد سنة 1825م، التحق بمعهد الدعاية، عين سنة 1876م مطران على أسقفية الجزائر، ثم ترقى إلى رتبة الكاردينال سنة 1882م، عمل على توسيع النشاط الكاتوليكي في المشرق، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 119.

[5]-بشير بلاح، المرجع السابق، ص 277.

بمكتب عيسى تباقمونت[1]، وقد امتد مشروعه إلى عدة مناطق من الجزائر إلى وادي شلف، أين قام بشراء بعض الأراضي لينشأ بها قرى مسيحية لنشر المسيحية 1872م[2].

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن سياسة الاحتلال الفرنسي منذ البداية كانت تهدف إلى استئصال ثقافة هذا المجتمع، وهدم مقوماته بشتى الطرق، غير أنها فشلت نظرا لتمسك الجزائريين بمقوماتهم هذا من جهة ومن جهة أخرى، كان لبروز علماء جزائريين وخاصة نخبة الفئة المثقفة الذين ساهموا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الدفاع عن مقومات المجتمع الجزائري ومن ابرز أقطابها الشيخ "محمد بن رحال".

[1]-عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، (دط)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 72-73.

[2]-كربان بختة، المرجع السابق، ص15.

الفصل الأول

سيرة الشيخ

سي أمحمد بن رحال

المبحث الأول: المولد والنشأة.

1-الأصل والنسب.

2- الجو العائلي

المبحث الثاني: التكوين العلمي والمهني.

1 -المسار التعليمي.

2 -المسار المهني.

تمهيد:

لقد شهدت نهاية فترة القرن 19م ظهور بواعث النهضة التي جسدتها النخبة الجزائرية المثقفة، التي حققت مكانة علمية استطاعت بفضلها أن تنقل اهتمامات مواطنيها للسلطات الاستعمارية، وإيجاد حلول لها، ومن هذه الوجوه التي مثلت الرأي العام الجزائري نذكر " **سي أمحمد بن رحال**" الذي يعتبر من أبرز وجوه النخبة المحافظة، الذي سنحاول في هذا الفصل الإلمام قدر المستطاع بجوانب من حياته المختلفة بداية من نسبه ونشأته والأسرة التي تربى في أحضانها وصولا إلى تكوينه العلمي ومساره المهني.

المبحث الأول: المولد والنشأة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء والتعريف بشخصية من شخصيات النخبة المثقفة آلا وهو محمد ابن رحال الذي وضع بصماته في مسار الحركة الإصلاحية في أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م، ولكن قبل الولوج إلى التعريف بهذه الشخصية لابد لنا من الرجوع إلى الجذور التي تولد عنها.

1-الأصل والنسب:

لا يعرف بالضبط أصل أسرة بن رحال قديما أو أنها عرفت حديثا نتيجة نفوذها الأخير، وإنما المؤكد أن رحال البشير بن أحمد بن علي من أصل ندرومة [1] بالتأكيد، وقد غادر هذه البلدة إلى تلمسان[2]، حيث استقر فيها كأستاذ للغة العربية والفقه وتزوج في هذه المدينة مع المسماة فاطمة بنت محمد مرنيخ، ومن هذا الزواج أنجبت له أربعة أطفال منهم حمزة، وعباس، وثلاث بنات[3].

[1]-**ندرومة**: مدينة جزائرية تقع في ولاية تلمسان غرب الجزائر قرب الحدود المغربية، وهي تتسم منذ القديم برجال الدين العلماء، فإن التاريخ جعلها تجمع بين ضخامة الأسوار الحديدية التي تحيط بها الزخارف التي توشح مبانيها، ينظر: نجاة خده، علي حفياد ندرومة عبر العصور، (دط)، تر: حميد بوحبيب، دار القصبة، الجزائر، ص15.

[2] - **تلمسان**: يتألف اسمها من كلمتين بربريتين هما 'تلم': ومعناها تجمع، و'سان': معناها إثنان ومعناهما معا (تجمع اثنين) الصحراء والتل، بمعنى أنها تجمع بين طبيعة والصحراء لوقوعها في مكان ملائم لذلك، ينظر: يحي بوعزيز، تلمسان، (دط)، دار الثقافة، الجزائر، 2007، ص 15.

[3]-علي تابليت، بحوث في تاريخ الجزائر، المغرب العربي، ج3، (دط)، 2004، ص 526.

توفي الرحال البشير في تلمسان في شهر ماي 1834م في الوقت الذي كان فيه ابنه حمزة يدرس بجامعة القرويين[1] بفاس، ودفن رحال في مقبرة سيدي سنوسي[2] كما تشير بعض الروايات أن أصل بن رحال ينسب إلى القبيلة المعروفة باسم بني يلول من ذرية أبو علي الحسين[3].

ولد أمحمد بن رحال والمعروف بالحاج حمزة بن البشير بن أحمد بن علي بن رحال وقد تم تسجيله في الحالة المدنية الفرنسية باسم رحال محمد حمزة، [4] ببلدة ندرومة يوم 03 شوال 1277هـ الموافق لـ 04 أفريل 1861م، حسب ما ورد في تقديمه لنفسه أمام البرلمانيون الفرنسيون سنة 1891م[5]، في حين تشير دراسات أخرى باختلاف ولادته نذكر منها ما ورد في مؤلف أبو القاسم سعد الله المعنون "بتاريخ الجزائر الثقافي" أنه ولد في 16 ماي 1858م، و1270هـ[6]، في حين يذكر عبد القادر جغلول في كتابه "علم الاجتماع التاريخي والثقافي" المتعلق بالحركة الوطنية' أنه ولد يوم 16 ماي 1857م[7]لكن الراجح من هذه الدراسات هو ما أكده ابن الرحال بنفسه أمام البرلمان الفرنسي منذ 1891م[8].

---

[1] – **جامعة القرويين:** توجد بفاس المملكة المغربية كانت مقصدا للطلبة الجزائريين وهي بمثابة تكملة للتعليم الذي يتم تلقيه بالبلد الأصل قبل الالتحاق بهذه الجامعة، ينظر: شيخ سليمان بشنون، الجذور الشعبية للحركة الإصلاحية، (دط)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 31.

[2] –علي تابليت، المرجع السابق، ص 529.

[3] – نفسه، ص 529.

[4] -Charles Robert Ageron et Autres M'ehamed ben Rahal, une conscience inquiete dans une Algerie en musulman les Africains sous la Direction, Edition paris, 1978, p317.

[5] –محمد العربي الزبيري، في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد، (ط1)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص 84.

[6] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954م، ج6، المرجع السابق، ص 224.

[7] – عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والثقافي المتعلق بالحركة الوطنية والثورة، (دط)، ذاكرة الناس، 2013، ص 674.

[8] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 84.

إن سي أمحمد بن رحال سليل أسرة كبيرة، تتمتع بمكانة علمية، وسياسية متميزة فقد كان والده حمزة بن رحال من أكبر علماء بلاده، وهذا ما جعل الأمير عبد القادر [1] يعينه سنة 1839م إماما وقاضيا على ندرومة[2].

2-الجو العائلي:

ينتمي محمد بن رحال إلى أسرة عريقة في الثقافة والسؤدد، فقد نشأ بين أحضان الأم زهرة غماري، والأب حمزة بن رحال الذي ثبتته السلطات الفرنسية في وظيفته.

وقد كان أدبيا من أتباع الطرق الصوفية، يقول البعض الدرقاوية [3]، ويقول البعض الآخر القادرية[4]، ومنذ 1830م، تقلد حمزة والد محمد مسؤوليات هامة من قبل الأمير عبد القادر، فقد عين إمام الجامع الكبير [5] ومن ثمة قاضي على ندرومة، وقد كانت عائلة بن رحال في عهد الإمبراطورية الثانية متمسكة ليس فقط بمواقعها الهامة، وإنما كانت تتابع رقيها الاجتماعي، ففي سنة 1885م عين حمزة آغا[6].

---

[1] - **الأمير عبد القادر**: ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين في شهر ماي 1807م، في منطقة معسكر قرب منطقة تدعى القيطنة، تنتمي أسرته إلى سلالة قديمة من المرابطين، من نسب شريف، إلا أنه كان رفضا قاطعا استغلاله، ينظر: أ ف. دينيون، الأمير عبد القادر والعلاقات العربية الفرنسية في الجزائر، تر تق: أبو العيد دودو، (دط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 20.

[2] - غانم بودن، سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي 2017، ص 10.

[3] - **الدرقاوية**: ظهرت هذه الطريقة في المغرب الأقصى، فهي تنسب إلى محمد العربي الدرقاوي، وأهم ما امتازت به، أنها أعطت وقعا جديد للشاذلية، ومن أهم شخصياتها عدة بن غلام الله، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، (ط1)، المرجع السابق، ص 112.

[4] - **القادرية**: ظهرت في الجزائر قبل مجيء العثمانيين، وتنسب القادرية إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (الكتلاني)، وقد أسس أول فرع لها بالجزائر من طرف الشيخ مصطفى المختار الغريس، وقد تعددت فروعها في مختلف المدن، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 43، ص 224.

[5] -عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، تر: فضيلة الحكيم، فيصل عباس، (د.ط)، ذاكرة الناس، 2013، ص 202.

[6] -نفسه، ص 205.

وفي عهد نابليون الثالث Napoléon III توصلت عائلة بن رحال إلى تحقيق ارتقاء اجتماعي مرموق، كاحتكار الأرض، أو شراء أبنية، وقد وصل ذلك الارتقاء إلى حد بعيد [1]، ومنذ 1865م قلد هذا الأخير في وهران وسام الشرف لحمزة ابن رحال من رتبة فارس، وبالمقابل كانت سلطة حمزة بن رحال تنمو، ولكن بتعميم النظام المدني والذي أنهى الترقي الاجتماعي للعائلة في 1875م[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن أسرة بن رحال من أكثر الأسر الجزائرية العريقة النبيلة من بلدة ندرومة من تلمسان الحائزة على احترام أهل تلك النواحي لما لها من القدم الراسخة في التقدم إلى ميادين العمل في حقل الثقافة والديانة [3]، فما من فرد من هذه الأسرة العلمية إلا وهو يعمل في مجال الصالح العام، فإما شيخ معلم، أو إمام خطيب، أو مدرس أو مفتي، وكان الأغلب من أعضاء هذه الأسرة يتولى العمل في سلك القضاء الشرعي[4].

[1]–عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والثقافي المتعلق بالحركة الوطنية، مج2، المرجع السابق، ص 675.
[2]–عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، مج1، المرجع السابق، ص 205.
[3]–عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، (دط)، شركة دار الأمة، الجزائر، (دس) ، ص 341.
[4]– نفسه، ص 341.

المبحث الثاني: التكوين العلمي والمهني.

1-المسار التعليمي:

إذا ما تحدثنا عن تعليم محمد ابن رحال نجده اقتصر في البداية على المرحلة الابتدائية، أين ادخله والده المدرسة القرآنية، وحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة [1]، ولم يتجاوز السنة الخامسة من عمره، فلقنه شيخه القرآن الكريم في الزاوية، ليكمل دراسته فيما بعد في المدرسة العربية الفرنسية والتي شملت على برامج وفقا لما جاء في المادة الرابعة لمرسوم 1879م مايلي:

- ✓ تعلم اللغة الفرنسية، التاريخ والجغرافيا والحساب.
- ✓ تطبيق مبادئ القانون الفرنسي، والقانون المدني الجنائي.
- ✓ تعليم اللغة والأدب العربي، وعلم التوحيد والقانون الإسلامي[2].

لينتقل ابن رحال فيما بعد من ندرومة إلى العاصمة فالتحق بالمكتب الإمبراطوري المختص في الأهالي في ذلك الوقت، فتزويده من معلومات في أقرب مدة، ما لم يتيسر لغيره في مدة طويلة وذلك لما كان يمتاز به من مواهب عبقرية ونبوغ فطري [3]. ثم تابع دروسه الثانوية بمدينة الجزائر سنة 1870م، وفي سنة 1874م انتقل إلى المعهد العربي الفرنسي، وهناك حصل على معرفة تامة باللغة والثقافة الفرنسية بالثانوية.[4]

تابع محمد بن رحال دراسته بالمدرسة السلطانية الكوليج [5] التي كانت تستقبل أبناء الموظفين الجزائريين لتجعل منهم وسطاء، وكانت هذه المدرسة مزدوجة اللغة، فقد صادف وجوده فيها

---

[1]-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 84.

[2]-عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 134.

[3]-عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 340.

[4]-عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والثقافي، مج2، المرجع السابق، ص 675.

[5]- **المدرسة السلطانية الكوليج**: تأسست وفقا للمرسوم الصادر في 14 مارس 1857م، مدرسة سلطانية، وكان لافتتاح الكوليج الإمبراطوري العربي أن استقبل حوالي 150 ممتحنا من أبناء الضباط، والموظفين الأهالي، وكان التعليم فيها مزدوج اللغة، ينظر: قشابي حنان، إبراهيم حنان، المرجع السابق، ص 07.

سقوط حكم النظام الإمبراطوري، وقيام الجمهورية الفرنسية التي ألغت نظام المدرسة وألحقت طلابها بالثانوية[1].

أكمل محمد بن رحال دراسته بثانوية، وكان أول جزائري حاز على شهادة البكالوريا سنة 1874[2] ليلتحق بعد ذلك بجامعة السوربون [3] أين حصل على شهادة الليسانس في الآداب باللغة الفرنسية[4].

ومن خلال ما سبق ذكره، يتضح لنا جليا أن مساره الدراسي مكنه من امتلاك رصيد في اللغة الفرنسية دون أن ينبهر فيها، فهو لم يتخل في أي وقت عن لغته الأم التي درسها بعناية[5]،بذلك فقد كان لثقافته المزدوجة العربية والفرنسية التأثير العام على مواقفه تجاه القضايا الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتعليم[6].

وعليه فقد كان محمد ابن رحال ذو ثقافة عالية يتمتع بجلال البيت وجلال العلم، وكان خطيبا مفوها باللغة الفرنسية جهيرا بكلمة الحق ومسدود الرأي [7]،وفي هذا الصدد يقول عنه

---

[1]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 224.

[2]–غانم بودن، المرجع السابق، ص 10.

[3] – **السربون**: **'Université Paris Sorbonne'** جامعة فرنسية تأسست من طرف روبيرت دي سوربون المرشد الروحي للملك لويس التاسع ملك فرنسا، وهي متخصصة في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية وهي أول جامعة تقدم شهادة دكتوراه، ينظر: https://llar.wikipedia.org/wiki:14.34/03/03/2019

[4]–عبد الرحمن دويب، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي 1907–1992م، قسم التراجع، (ط 1) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 435.

[5]–عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والثقافي المتعلق بالحركة الوطنية والثورة، مجلد02، المرجع السابق، 676.

[6]–صبرينة الواعر، سي أمحمد بن رحال، دراسة لأهم مواقفه السياسية والثقافي في الفترة ما بين 1884–1925م، تاريخ وحضارة تلمسان ونواحيها ، ملتقى دولي، المركز الوطني للبحوث وعصور ما قبل التاريخ علوم الإنسان والتاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 27.

[7]–عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، (دط)، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 69.

فرحات عباس[1] "لقد كان ابن رحال ذا ثقافة مزدوجة، ولم يكن ذلك حالي، وأنا أتأسف لذلك بكل صدق"[2].

وفي إطار حركة النهضة الفكرية التي شهدتها الجزائر مع مطلع القرن العشرين صنفه مالك بن نبي[3] من أوائل رجال الفكر الوطني غربي الجزائر[4]، وكرم بالأوسمة التالية: وسام جوقة الشرف في في 19 سبتمبر 1905م، ووسام ضابط في 14 جويلية 1924م[5].

حظي محمد ابن رحال بتعلم اللغتين العربية والفرنسية [6]، وهذا ما أهله للانفتاح الفكري على الثقافة الفرنسية، كما كانت له المعرفة الشاملة لثقافته العربية الإسلامية [7]، وفي هذا الصدد يقول عنه شارل روبير آجرون: "بأنه الناطق باسم المسلمين، وذلك لإتقانه اللغة الفرنسية وهذا ما ساعده عن التعبير عن مشاعرهم، ذلك بفضل ازدواجية اللغة"[8].

---

[1] - **فرحات عباس**: ولد يوم 24 أوت 1899م، ببلدية الطاهير بجيجل، تابع دراسته بمسقط رأسه، ثم اتجه في 1909م إلى المدرسة الفرنسية الأهلية لينتقل بعده إلى سكيكدة ليواصل دراسته بمدرسة فليب، ثم التحق بثانوية قسنطينة، وبعد نجاحه في شهادة الباكالوريا تجند في 1921م لأداء الخدمة العسكرية، ثم عاد بعدها إلى الحياة المهنية كصيدلي، ينظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، (دط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 18، 31.

[2]-فرحات عباس، الشاب الجزائري 1930، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم، تر: أحمد منور، تق: أبو القاسم سعد الله، (دط)، دار الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 34.

[3]-**مالك بن نبي**: هو مفكر إسلامي جزائري، من الكتاب العرب القلائل المتمكنين الذين عالجوا قضايا الإنسان المعاصر، ومظاهر التخلف والتطور في المجتمعات الحديثة، ولد هذا المفكر في 01 جانفي 1905م بقسنطينة، ينظر: عمر بن قتيبة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، أعلام وقضايا ومواقف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م، ص 257.

[4]-غانم بودن، المرجع السابق، ص 11.

[5]-علي تابليت، المرجع السابق، ص 534.

[6]-عبد الحميد حاجيات، قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891م، مجلة آفاق وأفكار، جامعة الجزائر2، العدد3، (جانفي، جوان 2012)، ص 52.

[7]-عبد العالي الفضيل، تطور الأوضاع الجزائرية في بداية القرن 20 (1830-1919م)، دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف الشخصيات الجزائرية كنماذج، محمد بن رحال ابن سماته ابن حبيلس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 06.

[8]-شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج2، (دط)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 702.

كما وصف أبو القاسم سعد الله ابن رحال قائلا: "هو رجل علم ودين، وهو مؤلف وباحث وأديب، ثم إنه رجل مدافع عن العربية والإسلام، وفي وقت اعتقد فيه الفرنسيون أن أمثاله لن يدافع عن الفرنسية والاندماج..."[1]، وفي 15 جويلية 1885م، وقع بالعاصمة امتحان عام لطلبة اللغة الفرنسية، فانخرط بن رحال في سلك طلبة الامتحان وكان من ضمن الناجحين[2].

وعليه ما يمكن استخلاصه مما سبق ذكره، أن محمد ابن رحال لم يكن وحيد زمانه وإنما كان من أكثر معاصريه تعبيرا عن ما يجش في صدور المواطنين من تطلعات، كان يمكن أن يذوب في الثقافة الفرنسية والمخترعات الفرنسية، ولكن حصانته العربية الإسلامية وارتباطه بتعاليم الدين السمحاء، جعلته يدعو إلى التطور، وليس إلى الاندماج ويواجه الفرنسيين في مختلف المناسبات والمواقف بمطالب هي من صميم الإنعتاق للشعب[3].

2-المسار المهني:

يعتبر محمد ابن رحال أحد الوطنين القلائل في الفترة الاستعمارية، ذلك أنه شارك بلسانه وقلمه دفاعا عن حقوق أمته أمام الاستعمار الفرنسي، فلم يكن يخشى في ذلك أي تهديد أو إبعاد من منصبه[4].

وعليه فقد تقلد محمد ابن رحال عدة وظائف حكومية، إذ عين خليفة للأغا في سنة 1876م، وفي سنة 1887م عين قايد لندرومة، إثر استقالة والده عنها [5]، ففي نفس السنة أي سنة 1887م شارك في المعرض العالمي في باريس الذي أقامته لحكومة الفرنسية، والذي شاركت فيه

[1]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 223.

[2]-عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 341.

[3]-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 224.

[4]- علي تابليت، أمحمد بن رحال مؤرخا ومترجما ومتصوفا، تاريخ وحضارة تلمسان ونواحيها، المرجع السابق، ص 38.

[5]-صبرينة الواعر، تاريخ وحضارة تلمسان، المرجع السابق، ص 26.

مئات آلاف الشخصيات من مختلف الشعوب [1]، وكان بصفته ترجمان، فقد تأثر بما شاهده من مظاهر التقدم والذي أدرك من خلاله ابن رحال مدى تخلف بلاده[2].

لقد كانت لفعاليات المعرض المذكور آنفا تأثير بالغ الأهمية في حياة محمد ابن رحال الذي أدرك من خلال لقاءاته، وملاحظاته أن واجباته لا تكمن في التبرع على المناصب الرسمية التي تمنحها له الإدارة الكولونيالية، بل تتعدى ذلك بكثير، وتدعوه للعمل بكافة الوسائل من أجل تحرير بلاده[3].

ولأجل ذلك وبمجرد عودته إلى الجزائر قام بتقديم استقالته للحكومة الفرنسية الزائفة [4] وتجهل أسباب هذه الاستقالة [5] فلم تقبل الحكومة الفرنسية استقالته، ولكنه أصر على الاستقالة وكان ذلك يوم 12 مارس 1884م[6].

وعلى إثر استقالته مباشرة تفرغ لدور المتحدث باسم الجزائريين من خلال مشاركته في عدة محطات كمحاور للسلطة الاستعمارية، وفي سنة 1888م توجه الشيخ محمد ابن رحال برحلة إلى المغرب الأقصى وبالتحديد إلى قبيلة[7] بني زناسن ،[8].

---

[1]-دويب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 435.

[2]-عماري الخالدية، النضال السياسي للشباب الجزائري ما بين 1900-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014/2013، ص 47.

[3]-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 84.

[4]-عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 341.

[5]-علي تابليت، بحوث في تاريخ الجزائر والمغرب العربي، المرجع السابق، ص527.

[6]-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 85.

[7] - **قبيلة بني زناسن:** إتحادية قبلية كبرى، وتكتب أحيانا ببني يزناتن نسبة إلى قبيلة زناتة، وأصولها مشعبة ومتعددة، حيث يرجع بعضها إلى زناتة، والبعض الآخر إلى الأصل العربي من ناحية وجدة، وبين ملوكة وكيس شمال شرق المغرب، ينظر: محمد سليمان الطيب، موسوعة القبائل العربية، بحوث ميدانية وتاريخية، م3، دار الفكر العربي، ص 654.

[8]-محمد علي ديوز، حياة وآثار الشيخ محمد علي ديوز ويليه نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 1، (ط1)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 137.

وبعد هذه الرحلة مباشرة توطدت العلاقة بينه وبين الدكتور محمد الثاني بن العربي الشرشالي[1]، فعرض عليه التعاون سنة 1891م،[2] حيث سافر كل من محمد ابن رحال ومحمد بن العربي إلى باريس ليناقشا البرلمان الفرنسي في المسائل الثمانية عشر '18' والتي نذكر من بينها، مسألة التعليم وتوفيره للجزائريين، وهنا اختص محمد بن العربي بإلقاء مذكرة أمام رئيس الوزراء 'جول فيري' ألح فيها على تنظيم المدارس الفرنسية الجزائرية وإصلاح التعليم العربي [3]، وفي سنة 1897م شارك محمد بن رحال في باريس في مؤتمر المستشرقين وألقى خطابا مدويا أكد فيه إيمانه في نهضة حتمية للعالم الإسلامي مبيّنًا أنّه يستطيع متابعة دفع الحضارة في كل درجة إلا فيما يتعلق بالعقيدة والأخلاق[4] وقد كان محمد ابن رحال مترجما في هذا المؤتمر الحادي عشر، إذ ألقى محاضرة محاضرة باللغة الفرنسية، وكان عنوان محاضرته 'مستقبل الإسلام l'avenir de l'islam' طرح من خلاله أهمية التعليم بالنسبة للجزائريين، كما تطرق من جهته إلى المشاكل السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وطالب محمد ابن رحال بعلاجها وفق منظور إسلامي[5].

[1] – **محمد الثاني بن العربي الشرشالي:** ولد بمدينة شرشال، درس بمسقط رأسه، وعند بلوغه سن العاشرة توجه إلى العاصمة، والتحق بالمدرسة التي أسسها نابليون الثالث، فحاز على شهادتها، ثم انتقل بعدها إلى المدرسة الإعدادية، ليلتحق بالجامعة، وانخرط في الطب بالجزائر ونال شهادتها بتفوق، بعدها اتجه إلى الانشغال في الحياة السياسية، ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 331-332.

[2] –عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 341.

[3] –ميدون عز الدين، التراث العلمي والثقافي لمدينة ندرومة ونواحيها، (دط)، دار السبيل، ص250.

[4] –غانم بودن، المرجع السابق، ص 10.

[5] –عبد العالي الفضيل، المرجع السابق، ص 06.

وقد حافظ سي أمحمد برحال على لباسه التقليدي الأصيل رغم عمله في الأوساط الفرنسية، هذا ما أكده الشيخ البشير الإبراهيمي [1] بقوله في حقه: "كان محافظا على البيوتات العريقة في اللباس العربي والعمامة" في كتابه آثار البشير الإبراهيمي في وصفه لابن برحال.[2]

[1] – **البشير الإبراهيمي**: ولد يوم الخميس في 14 شوال 1036هـ الموافق لـ 3 جوان 1889م والمعروف بمحمد الإبراهيمي بن السعدي ابن عبد الله محمد البشير في قرية أولاد إبرهيم برأس الواد قرب ولاية برج بوعريريج، تعلم على يد الشيخ المالكي الإبراهيمي. ينظر: عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 60.

[2] – أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص129.

الفصل الثاني

مواقفه من القضايا الوطنية

المبحث الأول: التعليم.

المبحث الثاني: التجنيس.

المبحث الثالث: القضاء الإسلامي.

المبحث الرابع: التجنيد الإجباري.

تمهيد:

لقد أدى الغزو الفرنسي للجزائر إلى قلب الأوضاع الداخلية للجزائريين بصفة جذرية، والذي مس جميع مناحي الحياة، وفي شتى المجالات سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، حيث عمل الاستعمار منذ الوهلة الأولى لدخوله أرض الجزائر سنة 1830م، على تطبيق مختلف الإجراءات، وفرضه لقوانين ومراسيم تعسفية في حق الجزائريين كمحاولة منها لإزالة الوجود الجزائري من أرضه وسلبه لممتلكاته.

غير أن السياسة الاستعمارية التي تبنتها على عهد الجمهورية الثالثة خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين أدت إلى نضج حركة جديدة على يد المثقفين الجزائريين من أبرزهم "**سي أحمد بن رحال** " الذي يعتبر من أبرز وجوه النخبة المحافظة الذي ساهم بقلمه في الدفاع عن قضايا أمته، والمتعلقة بالتعليم الذي خضع لتدخل السلطة الاستعمارية في إطار السياسة الاستعمارية من خلال محاربة التعليم العربي، وإحلال التعليم الفرنسي، بجعل الجزائر أرض فرنسية من خلال إعلانها لمرسوم التجنيس، وأرض الإسلام بلدا صليبيا من خلال محاربته للقضاء الإسلامي، وإدراج مكانه القضاء الفرنسي، وكذا الطابع العنصري من خلال حرمان الجزائريين ومعاملتهم معاملة خاصة في مسألة التجنيد الإجباري التي حاولت سلطات الاحتلال من خلال استنزاف الطاقات البشرية الجزائرية، وهذا ما سنورده في هذا الفصل المعنون بـ مواقفه من القضايا السياسية.

المبحث الأول: التعليم.

لم تقتصر اعتداءات الاحتلال الفرنسي للجزائر على الجوانب السياسية والاقتصادية فحسب، بل عمد إلى تدمير معالم الثقافة والفكر فيها، وقد أظهر حقده الصليبي في إصراره على تجهيل الشعب الجزائري وتحطيم مقومات الأمة، وفي مقدمتها الدين الإسلامي واللغة العربية باعتبارهما يناقضان حضارتهم، ويعرقلان أهدافهم ومشاريعهم الاستعمارية، [1] معتمدا في ذلك على أساليب منها: مصادرة الأوقاف الإسلامية باعتبارها الممون الرئيسي، والراعي على الحياة الدينية والتعليمية في الجزائر، وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري.[2]

سعى الاستعمار الفرنسي منذ البدايات الأولى للاحتلال إلى القضاء على الثقافة الوطنية، ونشر التعليم بين أوساط معينة للسكان لجهلها ميدان تجربتها الاستعمارية، وكان الغرض من ذلك هو تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي وإلحاقه مباشرة بفرنسا، وقد ركزت مدرستها الاستعمارية كثيرا على هذا الجانب باحتوائها على برامج تعليمية بشكل تفصيلي ومقنع، وتشكيك الجزائريين في أمر عروبتهم وإسلامهم.

وبذلك انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسة أسلوبا، والإدماج غاية، [3]فقد رأت في المدرسة والتعليم عامة وخاصة أنها أنجع وسيلة لتحقيق سياستها، بدعوى إزالة الأمية والجهل، وبهذه الصورة تأسست المدارس العربية الفرنسية بموجب مرسوم 1850م، وقد أخذت طابع إدماجها، وكان غرضها ذا طابع سياسي، [4]وتمت بذلك السيطرة على التعليم الديني ومؤسساته ورجاله، مع توجيههم لخدمة أغراض المستعمرة والتظاهر أمام الجزائريين على أن الحكومة الفرنسية

[1] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة، ج2، المرجع السابق، ص 252.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 76-77.

[3] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 47.

[4] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 16.

لا تنوي القضاء على التعليم العربي الإسلامي بل تريد إصلاحه، وقد كان مهمة هذه المدارس بث الدعاية الاستعمارية ورسالة الحضارة، فقد أسست لهم مدارس ومعاهد، فكان صدور مرسوم خاص بتأسيس الكوليجات (المعاهد) العربية الفرنسية في 1857/03/14م، تأسس أول معهد عربي فرنسي، وقد التحقت به الطبقات المميزة في المجتمع، [1] لتقوم بإعدادهم للوصول إلى أعماق المجتمع الجزائري للاستيلاء عليه بأيدي جزائرية وكانت هناك شروط الالتحاق به منها: أن يكون فرنسيا أو متجنس بالفرنسية، وضرورة معرفة اللغة الفرنسية، بحيث نجد أن هذه السياسة لم تطبق التعليم الإجباري التي جاءت بها مراسيمها التعليمية، فقد اكتفت بعدد قليل من المتعلمين ممن تحتاجهم في إدارتها ومؤسساتها.[2]

إذ قامت هذه السياسة في الجزائر على محاربة اللغة العربية للمجتمع الجزائري، وأحد مقوماته الشخصية الجزائرية، لهذا عملوا على القضاء عليها بمختلف الطرق، [3] وتشجيع اللهجات المحلية، وترسيم اللغة الفرنسية كبديل لها، وتعميم استخدامها، [4] بل وكان إلزام الأهالي بالتعليم الفرنسي، ضمن سياسة الاندماج الاستعمارية والذي لقي معارضة من الجزائريين والمستوطنين على حد سواء.[5]

وقد بدأت المعارضة من الكولون لتعليم الجزائريين منذ صدور مرسوم 1850م الذي نص على تأسيس المدارس للجزائريين لتشتد في عهد الجمهورية الثالثة، حيث اعتبرت هذه المعارضة أن تعليم الجزائريين لا يعود بالفائدة للمستعمر بقدر ما يجلب لها الخطر، وعلى هذا الأساس أهملت

[1] – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 276.

[2] –أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م،، ص ص 400، 404.

[3] – سعيد بوقاوش، المقاومة الجزائرية للسياسة اللغوية الفرنسية 1830–1945، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص: تاريخ المقاومة والثورة، جامعة الجزائر2، 2012/2011، ص 22.

[4] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 60.

[5] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 13.

الحركة التعليمية الفرنسية العنصر الوطني واهتمت بالمعمرين بحجة مفادها أن المجتمع الجزائري ينتمي إلى جنس منحط، ولا يمكن تغيره لأنه يرفض التقدم، وغير قابل للتعليم، إضافة إلى ذلك فإن رفض المعمرين بتأسيس مدرسة فرنسية لصالح الجزائريين قد تكون ساهمت في إفلاس المستعمرة ماليا، إضافة إلى أن تعليم الجزائريين يشكل خطورة على سيطرتهم الاقتصادية والسياسية، وبذلك فإن نشر التعليم بين الجزائريين في نظر هؤلاء المعارضين تكوين وتخرج زعماء سياسة وإطارات عسكرية من الشعب الجزائري تقوده في النهاية إلى الثورة ضدهم.[1]

أما بالنسبة للجزائريين فقد كان للموقف الوطني دور هام في نجاح السياسة التعليمية أو فشلها لأنها تمثل حجر الزاوية في هذه السياسة فإلى جانب العراقيل التي أعاقت مسيرة التعليم في الجزائر لموقف المعمرين، كان للموقف الوطني أثره على السياسة التعليمية، ولقد أظهر الجزائريون تحفظات في إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية بعد أن تبين لهم جليا دورها في القضاء على شخصيتهم ومقوماتهم، إضافة إلى ذلك فقد كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها الاستعمار حالت دون تفكير الجزائريين في التعليم قبل تفكيرهم في ضمان معيشتهم وقوتهم اليومي الذي أصبح مهددا.[2]

ونتيجة لهذه السياسة الاستعمارية، وخططها الرامية إلى سلب الشعب الجزائري مختلف مقومات شخصيته وخاصة اللغة العربية والدين الإسلامي، [3] كانت هناك ردود فعل واضحة من الشعب الجزائري والتي تجسدت في عدة ميادين أهمها: مقاطعة المدرسة الفرنسية، وإرسال العرائض

[1] – لخذاري رجاء، المرجع السابق، ص 67.

[2] – نفسه، ص 70.

[3] – عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 18301962م، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 254.

لفرنسا يطالبون فيها بإصلاح أوضاع التعليم، وقد تجلى ذلك كله لدى بعض الشخصيات ممن كانت لهم سمعة علمية واجتماعية ولم يرقهم التعسف الفرنسي.[1]

ولعل من أهم هذه الوجوه التي بادرت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لمحاولة تذكير فرنسا بإصلاح شؤون المدرسة الجزائرية، وتنظيم التعليم، والذي لفت انتباه سي امحمد بن رحال حيث جعل منه قضية نضالية في مختلف المناسبات الفرنسية.

ولتلك الأسباب والدوافع كان ابن رحال يميل في نظرته للتعليم الجزائري مشروعا موازيا، لذلك المشرع الاستعماري، فهو إلى جانب حرصه الشديد على حق أطفال الجزائر في التعليم كان يعارض ما يتعرض له التعليم في الجزائر ومؤسساته من إقصاء ومضايقات تهدد مستقبل الهوية الجزائرية وثقافة المجتمع.[2]

والظاهر أن برنامج محمد ابن رحال كان اشمل وأدق ممن سبقوه من الجزائريين، ولعل من بين ما اقترحه هذا الأخير تنظيم التعليم في المدارس الرسمية الثلاثة الموجودة في تلمسان والجزائر وقسنطينة، كما اقترح أيضا تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات، مع فتح الآفاق أمام علماء الجزائر، باعتبارهم يملكون من الخبرة الواسعة ، وهم خريجي المعاهد العليا كالزيتونة [3] بتونس، والقرويين بفاس، وجامع الأزهر[4] بالقاهرة.

---

[1] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 69.

[2] – عبد العالي فضيل، المرجع السابق، ص 09.

[3] – **جامع الزيتونة**: يرجع تاريخ تأسيس جامع الزيتونة، ومن ثم أخذ يبني مجده العلمي من حين إلى آخر، فهو يعتبر من أقدم معاهد العلم بتونس إذ أصبح مورد العلوم ومحط رحال العلم. ينظر: خير الدين شترة، الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، ج 1، الروابط الحضارية بين القطرين وآثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري، دار كردادة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013، ص ص 686- 694.

[4] – **جامع الأزهر**: أو الجامع الأعظم يقع بمصر القاهرة، وهو مقر للطلبة من جميع الأقطار العربية والإسلامية، وهو مزدوج العمليات التعليمية والتبليغية. ينظر: الشيخ بن سليمان، المرجع السابق، ص31.

وهنا نرى ابن رحال يدعو إلى توظيف الجزائريين، وإجبارية تعلم اللغة العربية إلى جانب الفرنسية،[1] كما طالب من جهة أخرى بإنشاء المدارس الإبتدائية في كل قرية مع مطالبته بترقية تدريس اللغة العربية، إضافة إلى دروس في الأدب العربي مع تقديم منح للمتفوقين في المدارس الثانوية والعالية.[2]

فقد كانت نظرة ابن رحال لإصلاح التعليم وضرورة إشراك الجزائريين له أكثر من دلالة فهو يحرص على أن يتمتع الطفل الجزائري على قدم المساواة مع الطفل الفرنسي، وأن يكون المنهاج التربوي والتعليمي تحت رقابة مشتركة، لكي لا تنفرد الإدارة الاستعمارية بصياغته وتوجيهه خدمة لمشروعها الاستعماري الاستيطاني، حيث اقترح ابن رحال على لجنة الأعيان مشروعا يشمل على عدة نقاط حتى لا يحرم الأطفال من حقهم في التربية والتعليم نذكر منها:

- جعل عدد التلاميذ ضعفين أو ثلاثة أضعاف.
- زيادة عدد المدرسين واختيارهم من العلماء الأكثر بروزا.
- تعيين فرنسيين معلمين ذوي خبرة يتكلمون ويكتبون العربية لتعليم اللغة الفرنسية والعلوم الإبتدائية.
- إجراء امتحان في نهاية السنة الثالثة للانتقال إلى المدرسة الإسلامية في الجزائر العاصمة، ويواصلون التعليم ويحضرون الندوات والمحاضرات في المدارس العليا للحقوق الفرنسية والآداب والعلوم.

[1] - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 69.

[2] - ميدون عز الدين، المرجع السابق، ص 247.

عند الانتهاء من السنة الخامسة، يتم إجراء امتحان حول البرنامج المعطى، [1] ويكون الامتحان بشهادة معادلة لبكالوريا لفتح كل المجالات أمام الشباب الذين يقدمون ضمانات علمية.

وما نلاحظه من خلال المطالب التي قدمها ابن رحال نجد أنها تطابقت مع نظرة العديد من علماء التربية في العالم، [2] وبذلك فقد حرص على أن يكون للغة العربية مكانتها في منظومة التعليم التي تطرح على الأطفال الجزائريين كما سبق ذكره، وقد حرص من جهة أخرى على الحفاظ على مقومات المجتمع الروحية التي يمثل الإسلام مصدرها الأساسي، فهو عندما كان يطالب فرنسا بأن يكون التعلم باللغتين العربية والفرنسية التي فرضت على أبناء الجزائر، وكان جل تخوفه لأن تأخذ اللغة الفرنسية، مكان اللغة العربية، والتي كان غرضها إنشاء جيل مغيب عن ثقافته، أو يكون البديل، أو الوصي على مستقبل الثقافة الفرنسية.[3]

فإن ابن رحال كان يرى بأن التعليم هو أحد مكونات شخصية الفرد، وهذا ما أدركته المدرسة الكولونيالية، لذلك سعت وبشتى الوسائل إلى مضايقة التعليم الأهلي ونظمه وشرعت بالمقابل في تأسيس شبكة التعليم الفرنسي في الجزائر بإقامتها لمدارس فرنسية كلها كانت مخصصة لأبناء المستوطنين دون غيرهم.[4]

[1] – عبد القادر جعلول، تاريخ الجزائر الحديث، مج1، المرجع السابق، ص 87-88.

[2] – أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص 105.

[3] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 13.

[4] – نفسه، ص 15.

وعلى إثر ذلك قام ابن رحال بزيارة إلى باريس منذ سنة 1891م، أين طرح مشروعه أمام لجنة التحقيق الفرنسية[1]، حيث طالب هذا الأخير بتعميم التعليم، وبتسهيل اتصاله بين الأهالي، ولو بتجول المعلمين بين القبائل والعروش، مع تحذيره من جعله إجباريا لما في ذلك من تكدير لخواطر أولياء التلاميذ، [2] الذين يعلمون أخطار مزاحمة اللغة الفرنسية للغة العربية، على تكوين أبنائهم وتوجيههم فكريا لذا عارض ابن رحال إلزامية التعليم، ومن أجل ذلك اقترح الاهتمام باللغة العربية كحافز لأبناء الأهالي، وبالمقابل اشترط تحسين أحوال الأهالي، خاصة في مجال التعليم، مبيناني نفس الوقت أنه من البواعث على تحريك الهمم لتعليم اللغة العربية وأصول الفقه الإسلامي لأبناء الأهالي.[3]

ومن جهة أخرى فقد دعا ابن رحال في مشواره المطلبي جنبا إلى جنب مع زملائه من رجال النخبة الذين طالبوا بضرورة إبطال الإجراءات التعسفية، [4]وقد كان هدفهم إصلاح التعليم وأطره، واتخذوا موقف موحد اتجاه هذا، إلا أنهم اختلفوا في قضية التعليم الفرنسي الجزائري، فهناك أعضاء من النخبة رأوا أن للتعليم الفرنسي أهمية لإصلاح المجتمع الجزائري ورفعوا شعار " **الإصلاح بكل الوسائل لان المجتمع الجزائري كان في أحط الدرجات من التدهور**"[5]

---

[1] – **لجنة التحقيق الفرنسية:** أو لجنة جول فيري: هي آخر لجان البرلمان الفرنسي خلال القرن 19 والوحيدة التي تمكن من خلالها النواب المعارضون لطريقة تسيير شؤون الجزائر، ودفع الحكومة الفرنسية نحو ضرورة إعادة النظر في طريقة تسيير المستعمرة. ينظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 191.

[2] – عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 53.

[3] – نفسه، ص 54.

[4] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 70.

[5] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-193م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 148.

وقد جاء موقف عبد القادر المجاوي [1]، ناقما عن البدع والخرافات، والعمل على تحريك المجتمع نحو العلم والمعرفة، خاصة بفضل مؤلفاته المختلفة في مجال التربية، والتي تعتبر هي أساس كل إصلاح، وقد ألف كتاب "**إرشاد المتعلمين سنة 1877م**"، دعا فيه إلى الإصلاح الاجتماعي ونبذ التقليد ودعا المسلمين إلى التفتح واليقظة، والنهوض على التعليم الجيد قائلا: " **التعليم القديم غير نافع في زمننا لنقصانه، إذ أن تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا لا يفيد المتعلم، فلابد من معرفة العلوم النافعة في الدين والدنيا**"[2]

ولم يكن هذا الأخير وحده الوحيد الذي اهتم بالدفاع عن تعليم المسلمين والدعوة إلى تلقينهم مختلف المعارف والنصوص بمستواهم، فقد كان الشيخ ابن الموهوب[3] من أبرز المدافعين عن الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، وكان شعاره إن الجزائر قد وصلت إلى أدنى درجات الانحطاط العلمي والثقافي، ولكي نتخلص من ذلك كله يجب على الشعب الجزائري العمل على التقدم والتعليم بمختلف الوسائل.[4]

إضافة إلى هذا كله فقد دعا ابن رحال إلى تعليم القرآن للأهالي من خلال دعوته الصريحة "**علّموا القرآن للأهالي** "[5] وخلص ابن رحال في مشروعه إلى أن التعليم باللغة الفرنسية أضحى عديم الفائدة بالنسبة للجزائريين، ولذلك كانت دعوته واسعة لتعليم تدريس اللغة العربية بينهم،

---

[1] – **عبد القادر المجاوي**: 1848-1913م ولد في مدينة تلمسان بغرب الجزائر سنة 1848م- 1264هـ فهو كاتب من أسرة كريمة اشتهر بالعلم والدين والذكاء وقوة الشخصية. ينظرك محمد علي دبور، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 91.

[2] – لخذاري رجاء، المرجع السابق، ص 39.

[3] – **ابن الموهوب**: يعتبر المولود بن موهوب من أهم رواد النهضة الفكرية والثقافية ومن أهم الشخصيات الجزائرية التي كان لها الدور الإيجابي في الإصلاح منذ مطلع القرن العشرين، ساهم في تأسيس نادي صالح باي. ينظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكراتي في الجزائر 1925-1954م، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977م، ص 20.

[4] – لخذاري رجاء، المرجع السابق، ص 40.

[5] – احمد مريوش، المرجع السابق، ص 70.

دون الانبهار بما تحتويه الثقافة الفرنسية طالب هذا الأخير في سنة 1898م، المسؤولين الفرنسيين لتحقيق مطالب الجزائريين في التعليم كعامل تثقيفي وحضاري، مع تنظيم التعليم العربي الإسلامي والاعتناء به مثل اعتناءهم بالتعليم الفرنسي، الأمر الذي يجعل الجزائريين لا يعتبرون التعليم الفرنسي عاملا مخربا لمعتقداتهم، ودينهم، او عامل تقليل من قيمتهم الفكرية، وإنما يعتبرونه مساعد ضروري وهام مكمل لثقافتهم ومعارفهم لتصبح أكثر شمولا.[1]

لقد لقيت مطالب ابن رحال رواجا كبيرا بين أوساط النخبة الجزائرية وحتى عند المؤلفين نظرا لتوجهاته الفكرية والعلمية، ومنهم **أبو بكر عبد السلام بن شعيب** [2]، **ومحمد العربي الشرشالي، وعبد الحليم بن سماية** [3] **وغيرهم**...وفي هذا الصدد كتب عنه عبد الرحمن الجيلالي بقوله: "ويا للهول الذي يلحق الفرنسيين حيثما كان يقف ابن رحال يخطب في المحافل السياسية، أو يكتب في الصحف ويأتي بحجم القاطعة في نصرة الإسلام والعروبة والوطن..."[4]

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا قوة ابن رحال في محاورة النظام الاستعماري وإدراكه لأهمية التعليم وأساليبه، إذ اعتبر هذا الأخير التعليم أنه الدعامة الأساسية التي يقوم عليها الإصلاح، فهو عندما كان يرى تخلف العالم الإسلامي وانقسامه، كان يردد دائما: "...**إن التعليم سوف يمكن المسلمين من استعادة مكانتهم في العالم**... "[5] لذلك انتقد ابن رحال المشروع التعليمي الاستعماري، وانتقل من النقد إلى مرحلة تصور مشروع تعليمي يمكن حسب رأيه تطبيقه

---

[1] – ميدون عز الدين، المرجع السابق، ص ص 250-251.

[2] – **أبو بكر عبد السلام بن شعيب**: هو خريج المدرسة الإسلامية بتلمسان والعاصمة حيث تابع دراسته العليا بهذه الأخيرة وهو أستاذ اللغة والشريعة بالمدرسة الإسلامية. ينظر: عبدون عز الدين، المرجع نفسه، ص248.

[3] – **عبد الحليم سماية**: ولد في 1866م بمدينة سيدي عبد الرحمن الثعالبي، عرف ببيع الجرائد بباب الواد، أثناء طفولته بدأ تلقين الدروس في الجامع الجديد، فيما يتعلق باللغة العربية والعلوم الدينية وهو من أبرز عناصر النخبة الجزائرية. ينظر: جيلالي صاري، بروز النخبة المثقفة، الجزائر 1850-1950، منشورات ANEP، (ط خ)، 2007، ص 47.

[4] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص ص 118-119.

[5] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 13.

على الجزائريين، وقد رأى ابن رحال أن المشكل لا يكمن في إيجاد المدارس ولا في المضمون التعليمي الذي يقدم للتلاميذ فحسب، بل تكمن المشكلة في الإطار التربوي بمعنى المعلم، وفي كيفية تسيير المؤسسات التعليمية، ولأن كذلك السلطة الاستعمارية كانت تقوم بتكوين معلمين ليسوا ذو كفاءة في التعليم العربي أو الحر.[1]

وبناء على ذلك اقترح ابن رحال علاجا لتلك المشكلات مجموعة حلول والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

– أن يكون الإطار التربوي جزائريا فقط، مع استثناء المدارس العربية الفرنسية الذين هم المؤطرون في الأساس فرنسيون.

– أن يكون هناك نوع من التسيير المشترك، وأن تكون حول كل مدرسة عربية فرنسية لجنة مدرسية، ويقبل فيها العرب، وأن تتمتع هذه اللجنة بالصلاحيات التالية:

– تشجيع الأولياء على إرسال أبناءهم إلى المدرسة، وعلى الأولاد أن يترددوا عليها بشكل دائم.

– اقتراح وسائل أكثر صلاحا للوصول إلى هذه النتيجة، وكذا عمل قائمة في كل سنة بأسماء التلاميذ الأكثر جدارة بحسب استعدادهم، وتوجه تلك القائمة إلى الحاكم العام ليستخدمها في توجيه اختيارهم للوظائف.[2] ومن خلال ما اقترحه ابن رحال يتضح لنا جليا حرص ابن رحال على تعليم أطفال الجزائريين، وتقديم كل وسائل التشجيع لهم، إضافة إلى دعوته إلى ضرورة إشراك الجزائريين في وضع القوانين، وتوظيفهم في الوظائف حتى لا يترك للفرنسيين وحدهم

[1] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 13.

[2] – عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، مج1، المرجع السابق، ص 78.

التصرف فيها، وأيضا على أن يمنح للجزائريين الحاصلين على المؤهلات العلمية الحق في المناصب والسماح لهم بإدارة شؤون وطنهم.[1]

أما على الصعيد الوطني لقد كان موقف الجزائريين يشتد باشتداد الإجراءات التعسفية الفرنسية ضد التعليم العربي الإسلامي واللغة العربية، [2] والواقع أن الجزائريين لم يرفضوا التعليم الفرنسي كعامل تثقيفي لهم، وإنما اعتبروه عمل سياسي تهدف السلطات الفرنسية من ورائه، بطريقة أو بأخرى تحويل الجزائريين إلى رعايا فرنسيين يخدمون المصالح الفرنسية دون إعطائهم حق المواطنة الفرنسية وهذا في إطار سياسة الفرنسة.[3]

ومن جهة أخرى فقد كان لرجال الطرق الدينية ورجال الدين والزوايا هم المعارضون الأشداء للمدرسة والتعليم الفرنسي، خوفا من احتلال التعليم الفرنسي محل التعليم العربي الإسلامي خاصة بعد أن ظهرت للعيان سياسة الفرنسة لمحاربة المؤسسات الثقافية، حيث كان الفرنسيون يرون في معلمي التعليم العربي أكثر عداوة لهم، وكان المدرسون الجزائريون يحثون أولياء التلاميذ على رفض المدرسة الفرنسية لأنها مدرسة الكافر، لأن السياسة الفرنسية التعليمية كانت تعتمد أساسا على فصل الأطفال على بيئتهم العربية الإسلامية وتنشئتهم في محيط وقالب فرنسي، لتضمن لهم استحالة التمرد ضدهم في المستقبل.[4]

وعليه فإن رفض الجزائريين إرسال أبنائهم إلى المدارس مرتبط ارتباطا وثيقا وبرفضهم للاحتلال الفرنسي، وهذا ما يعترف به ابن رحال بقوله: " **بإمكان الجزائري الحصول على التعليم في الوقت الحالي، لكنه لا يطالب به، لأنه معرض إلى فخ من نوع جديد منصوب**

[1] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 10.

[2] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 63.

[3] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 165.

[4] – نفسه، ص 165.

لسلب قوميته ودينه"، وبذلك فإن المجتمع الجزائري لم يكن متسامحا في نشر التعليم الفرنسي في التعليم في نظرهم يجب أن يكون تعليما دينيا وأخلاقيا قبل كل شيء.[1]

المبحث الثاني: التجنيس.

لقد كان لصدور قانون الجنسية في 1865م، وقع على الجزائريين خاصة بعد الزيارة التي قام بها نابليون الثالث [2] إلى الجزائر منذ 1860م، والذي لاحظ بنفسه المأساة التي لحقت بالشعب الجزائري معلنا: "إن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة، وإنما مملكة عربية ورغم محاولته لإصلاح أحوال الأهالي، إلا أن سياسته لم تطبق على أرض الواقع".

وبمناسبة زيارته للمرة الثانية إلى الجزائر في شهر ماي 1865م مخاطبا الأهالي قائلا: "بأن فرنسا لم تلق لقضاء على جنسية شعب، ولكن أرغب في تحسين مستواكم المعيشي، ومشاركتكم في الحياة السياسية لبلدكم"[3]

وبناء على ذلك وبأمر منه صدر قانون الجنسية يوم 14 جويلية 1865م، والذي نص على منح الجنسية للجزائريين مقابل التخلي عن أحوالهم الشخصية، [4]وقد كان الغرض من هذا القانون إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي، يعني هذا القانون ببساطة أن الجزائري ما دام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين، لا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيين.

[1] – لخذاري رجاء، المرجع السابق، ص ص 70-71.

[2] – **نابليون الثالث (1807–1873م)**: رئيس الجمهورية الفرنسية في 1848/02/10م، وثالث إمبراطور فرنسي (1852-1870م)ن شهدت فترة حكمه فرنسا حرب القرم. ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص504.

[3] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 68.

[4] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 28.

أما في حالة تخليه عن أحواله الشخصية فيصبح مثل الفرنسيين، [1]فالتجنيس[2] يمنح الحق في اكتساب الحقوق الدينية والسياسية، وفي هذا الصدد كتب فرحات عباس معلقا على صدور قانون التجنيس الذي صدر منذ سنة 1865م، والذي يجعل من المواليد الذين جاؤوا من آباء مهاجرين فرنسيين مباشرة، فاعتبر ذلك الإجراء بأنه يحمل صفة عنصرية اتجاه الأهالي، فهو يمنح أبناء المستوطنين كامل الحقوق بمجرد أنهم أبناء المهاجرين، في حين ترفض أن تمنح ذلك الحق للجزائري.[3]

في حين يرى شارل أندري جوليان في قراءته لقانون الجنسية، "إن المسلمين الجزائريين واليهود يتحولون إلى مواطنين فرنسيين حسب قانون سيناتوس كونسيلت الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865م"[4] ومن جهة أخرى فقد اشتكى بعض المسلمين، ممن سبق تجنيسهم من الوضعية الصعبة التي كانوا يعيشونها، ذلك أنهم محاصرين بين مجتمعين متباينين، فالحصول على الجنسية الفرنسية يعني بالنسبة لهم النفي من مجتمعهم المسلم دون أن تفتح أمامهم أبواب المجتمع الفرنسي.[5]

وفي هذا الصدد ينقل فرحات عباس تصريح الحاكم العام في الجزائر تيرمان Tirman قوله في هذا الشأن: "حيث أن الأجانب لا يرغبون في الجنسية الفرنسية، فما علينا إلا نجعلهم يقبلونها

---

[1] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 68.

[2] – **التجنيس**: هو اكتساب الجنسية غير الجنسية الأولى، وتتطلب قوانين الجنسية شروطا ومدة معينة لاكتسابها الجنسية ومنها التحقيق من اندماج الشخص في المجتمع السياسي الذي يريد التطلع باكتساب جنسيته التي تتولد عنها علاقة وطيدة تربط المتجنس بالدولة التي انظم إليها، ويصبح تحت رعايتها. ينظر: أحمد مريوش، الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 376.

[3] – فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، (د.ط)، منشورات ANEP الجزائر، 2006، ص ص 142-143.

[4]- André Charles julian, l'afrique du Nord en Marche, paris, 1972, p32.

[5] – شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919، ج2، المرجع السابق، ص 794.

إجباريا، فالهدف إذن يقول فرحات عباس ليس هو المواطنة ولا المساواة، فقوانين الجنسية قد ساهمت في تشجيع التعمير أكثر مما ساهمت فيه الهجرة الأوروبية نحو الجزائر"[1]

وعليه فإن فكرة التجنيس هي من بين الأسباب التي جاءت بها فرنسا من أجل فرض سيطرتها رسميا لتذويب المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، والقضاء على شخصيته وقوميته، فهو في نظرها مجرد طبقة ثانية أو ثالثة في المجتمع الجديد، لكن ومن هذا المنطلق فإن الاستعمار الفرنسي لم يكن على استعداد لقبول كل المتجنسين، إنما كان يختار منهم من تقبلوا الأفكار الفرنسية.

ولهذا هاجم العلماء والمصلحون محاولات الاستعمار في تجنيس الجزائريين على اعتبار أن التجنيس خطة فرنسية لمحو الإسلام والعروبة في الجزائر" [2] كان لصدور قانون التجنيس أثر على الجزائريين نظرا لمعارضتهم لهذا القانون، خصوصا بين مختلف تيارات الحركة الوطنية بين تيار النخبة وتيار المحافظين[3] الذي يمثل ابن رحال، الذي يعتبر من الأوائل الذين ثاروا ضد سياسة الفرنسة والإدماج التي كانت تسعى فرنسا لتجسيدها على أرض الجزائر،[4] والتي كانت تهدف من وراء ذلك إلى إيجاد نوع من التعايش بين الأهالي المسلمين والأوروبيين، وإدماج المجتمع الجزائري داخل المجتمع الفرنسي.[5]

---

[1] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 53.

[2] – إبراهيم حنان، المرجع السابق، ص 24.

[3] – **جماعة المحافظين**: هي فئة اتسم أغلبهم بثقافة مزدوجة وبروح دينية تدعو للمحافظة على الشخصية الإسلامية في إطار التمتع بالحقوق الفرنسية. ينظر: محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م، الشركة الوطنية للجزائر، 1982م، ص 244.

[4] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 51.

[5] – نوارة حسين، المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحول العسير، تر: سعيدي فتحي، دحلب، الجزائر،2013، ص 43.

ومن هذا المنطلق فقد عارض محمد ابن رحال فكرة حمل الجزائريين على قبول التجنيس بالإكراه،[1] وقد كانت مواقفه صريحة في هذا الجانب رافضا لكل محاولات الدمج بالعنصر الاوروبي الدخيل، حيث يرى بأن ذلك الأمر يدفع بالجزائري إلى ترك دينه وشريعته، وعليه فهو يرى الإقبال على التجنيس يترك للاختيار دون الإكراه.[2]

وبالمقابل يرى ابن رحال أن الإكراه في التجنيس مخالف لما تعهدت به الإدارة الاستعمارية من احترام لقيم المجتمع الجزائري ومعتقداته، ويضيف ابن رحال قائلا: أنه من الواجب عليها احترام المعاهدات والمواثيق قبل الانصراف إلى محاربة رغبات الإنسان الجزائري.[3]

ومن خلال ذلك يتضح لنا موقف ابن رحال من قانون الجنسية بحيث يأخذ في الاعتبار حرصه الشديد على عدم المساس بالعقيدة الإسلامية ولا بنصوصها التشريعية، فهو يتقاطع في ذلك مع موقف الشيخ عبد الحليم بن سماية، الذي عبر عن موقفه الرافض للجنسية والتجنيس بصيغته التي طرحت من خلال قوله: "إن قانون الجنسية لا يحترم الإنسان الجزائري ولا يرفعه إلى درجة المواطنة الكاملة"كما يتفق في ذلك مع عمر راسم الذي عارض هو الآخر قانون الجنسية ودعا من جهة أخرى إلى نبذ فكرة التجنيس وكذا ربط الجزائر بالعالم الإسلامي لأنه لا مناص لهم من ذلك.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا دور ابن رحال في الدفاع عن حقوق المجتمع الجزائري، فهو قد استغل منصبه ومركزه الاجتماعي في الدفاع عن هوية الجزائريين، وممتلكاتهم، كما وقف معارضا لكل القوانين الاستثنائية التي استهدفت الجزائريين دون غيرهم.

[1] – محمد العربي الزبيري، أفكار جارحة في السياسة والثقافة والتاريخ، ط1، دار المكتبة للنشر ، الجزائر، 2015، ص 42.
[2] – العالي فضيل، المرجع السابق، ص 51.
[3] – نفسه، ص 51.

المبحث الثالث: القضاء الإسلامي.

لقد كان العمل بالتشريع الإسلامي في مجال القضاء ساري المفعول عند القضاة الجزائريين وفي المحاكم الجزائرية، قبل الإحتلال الفرنسي وكان لكل من القضاة منزلتهم وهبتهم يفصلوا في كل القضايا والمسائل على إختلاف أنواعها، ومجالاتها ما تعلق منها بالأحوال الشخصية والإرث، أو ما تعلق بالدعاوي الجنائية والمدنية والتجارية وغيرها من القضايا[1].

لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع بعد الاحتلال الفرنسي، الذي وجد في القضاء عاملا قويا لفرض هيبته، حيث تم إلحاقه بشكل تدريجي في منظومة القضاء الفرنسي [2]، منذ بداية الاحتلال، وقطع صلته بالدين الإسلامي الذي يستمد أحكامه المدنية من العدل وتعاليمه، وهذا رغم تعهد سلطات الاحتلال سنة 1830م باحترام ديانة وقانون وعادات المسلمين الجزائريين[3].

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة التعسفية الهادفة لضرب القضاء الإسلامي عملت على إصدار سلسلة من القوانين منها مرسوم 10 أفريل 1834م، والذي يعطي الحق للمتخاصمين بأن يستأنفوا أحكامهم التي يصدرها القاضي، أو مجالس الاستئناف والتي يتألف أعضاءها من الفرنسيين واليهود، وكانت من اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامية قبل صدور هذا القانون [4]، لذلك سعت السلطات الفرنسية للقضاء على التشريع الإسلامي، وتطبيق التشريع النابليوني، وهذا ما جعل الجنرال بيجو Bugeaud يصرح قائلا علنية: "أنه لا يمكن إخضاع المنتصرين إلى تشريع المنهزمين"، وعليه فقد تم تنفيذ سياسته تقليص فاعلية القضاء الإسلامي بالتدرج، وذلك باللجوء

---

[1]-عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي 1913-1940م، ط1، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999م، ص 29.

[2]-محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1880-1914م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 70.

[3]-غانم بودن، المرجع السابق، ص 12.

[4]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 49.

إلى إصدار قرارات ومراسيم نذكر من بينها قرار 17جويلية 1843م والذي نص على عدم تدخل المحاكم الإسلامية في القضايا التي تمس السيادة الفرنسية، أما قرار 09 سبتمبر 1847م فقد تم على إثره إنشاء محكمة الدرجة الأولى بالبليدة[1].

ليتم بعدها إصدار مرسوم آخر في 13 ديسمبر 1866م والذي حطم القضاء الإسلامي بفرضه على المسلمين، وهو التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، وقد أصبحت تنحصر مهمة القضاة المسلمين تنفيذ قضاة الصلح ليس أكثر [2]. كما لم يتوقف نشاط الاستعمار الفرنسي المعادي للقضاء الإسلامي عند هذا الحد بل تجاوزه إلى إلغاء المحاكم الإسلامية وهو ما تجسد فعليا في 28 أوت 1874م القاضي بإلغاء المحاكم الإسلامية [3]، ليتم بعدها إصدار مرسوم في 25 ماي 1892م، والذي نزع من القضاء الاسلامي كل سلطة وحصر نظر القاضي المسلم في الدعاوي الزواج والطلاق والمواريث.

أمام هذه القوانين الجائرة حاول بعض أعيان الجزائر التخفيف من وطأتها، والمطالبة ببعض الإصلاحات ومنهم 'سي أحمد ابن رحال' الذي ناضل من أجل إعادة الاعتبار للعدالة الإسلامية والاهتمام بقضائها، وتجلى ذلك فيما قدمه لممثلي الحكومة الفرنسية والجزائرية[4]. فقد سافر لباريس سنة 1891م مع الدكتور محمد بن العربي وقدما عرض أمام مجلس الشيوخ بشان القضاء الإسلامي وذلك بتاريخ 18 جويلية 1891م طالب فيه بالعودة إلى العدالة الميسرة، وقد اقترح عدة مقترحات منها مايلي:

---

[1]-بوشنافة نوال، بن فريدة صباح، القضاء الإسلامي في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015/2014، ص ص 34-35.

[2]- حمار نجية، مصباح الزهرة، مساهمة النوادي في دعم القضية الوطنية 1900-1945م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016، ص 14.

[3]-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 293.

[4]-غانم بودن، المرجع السابق، ص 12.

-تعويضات مناسبة للقضاة ونفيهم من الإغراءات التي تسمح لهم بالمحافظة على مكانتهم.

-توظيف دقيق من جهة الأخلاق، والمعرفة والتوفيق السريع عند حدوث أي خطأ.

-ضرورة إجادة اللغة العربية فيما يتعلق بقضاة السلم وتكوينهم لمدة سنتين أو ثلاث.

وبعد هذه المطالب التي قدمها كل من ابن رحال وابن العربي أمام اللجنة في باريس اتصل الرجلان في الجزائر بلجنة التحقيق التي أرسلتها الحكومة الفرنسية سنة 1892 والمكونة من أعضاء مجلس الشيوخ وقدم لها مطالب التي رآها في نظره مستعجلة وقد شملت هذه المطالب إصلاح القضاء الشرعي[1]، للضرائب وإعانة الفقراء والمسلمين، وإصلاح التعليم وتعريبه، وقد طلب سي أمحمد برحال بإصلاح القضاء فيما تعلق بقانون 1866م[2] الذي كلف المحاكم الفرنسية بالبث في قضايا المسلمين الجزائريين، وعبر عن استيائهم من ذلك لا لكون المحاكم الفرنسية غير منتظمة تتطلب إجراءات ومصاريف باهضة لا تتلاءم مع وضع الجزائريين فيما تعلق في قلة مواردهم المالية، وقوانين المصادرة التي طالت أملاكهم[3].

كما طالب ابن رحال من جهة أخرى بصيانة الخصوصية الدينية للمسلمين الجزائريين التي انتهكها قانون 1866م رغم التزام فرنسا باحترامها معاهدة 1830م وأرجع ابن رحال سبب عدم وجود ذوي الكفاءة من المترشحين للقضاء إلى فقدان المدارس التي تزاول فيها الأحكام وعلوم القضاء، بحكم السياسة الاستعمارية التي حاربت مؤسسات التعليم الجزائرية، وعرضها على نفس

[1]- غانم بودن، المرجع السابق ، ص 12.

[2]-علي تابلات، المرجع السابق، ص 53.

[3]- عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 55.

اللجنة تعيين القضاة في أماكن ولادتهم، وإقامة مراقب على جميعهم، كما طالب ابن رحال القضاة بمعرفة الأحكام الإسلامية ومبادئ الأحكام الفرنسية برفع درجة التعليم بالمدارس العربية[1].

المبحث الرابع: التجنيد الإجباري.

ما إن اقتربت الحرب العالمية الأولى، حتى بدأت فرنسا في حشد قواراتها على مختلف الجبهات تحسب لأي طارئ مع القوات الألمانية، التي أصبحت تهدد المصالح الفرنسية في أوروبا وخارجها، وبما أن القوات الفرنسية لم تكن كافية، فإنها استعانت بمستعمراتها التي استخدمتها كمراكز للدعم المادي.[2] والبشري من أجل تغطية الحرب المحتملة ضد ألمانيا.[3]

وتعود قضية التجنيد الإجباري للجزائريين إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر أين فتح لهم العمل في الجيش الفرنسي لدعم القوات الفرنسية في الحرب البروسية في 1870م، وقد كانت صفة هذا التجنيد إرادية. [4] بدليل مطالبة الأهالي بإلغاء المنحة العسكرية لأن العائلات كانت فخورة بأن أولادهم يؤدون الخدمة في الجيش الفرنسي، [5] غير أنها لم تكن محل ترحيب من المعمرين نظرا لتخوفهم من تسلح الجزائريين، وتحول التجنيد إلى وسيلة للمطالبة بالمواطنة.

ومع مطلع القرن العشرين اشتد النقاش بين الفرنسيين حول آليات جديدة لتجنيد الجزائريين تحت ضغط ظروف دولية وتتمثل بالدرجة الأولى في تصاعد التوتر السياسي بأوروبا، وقد

[1] –غانم بودن، المرجع السابق، ص 13.

[2] – خولة بريدينة، مذكرة إسهامات النخبة الجزائرية الثقافية، محمد ابن أبي شنب 1869–1929م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012م، ص 43.

[3] – رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 87.

[4] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 11.

[5] محفوظ سماني، الشبان الجزائريون، الجزائر الفتاة، مراسلات وتقارير 1837–1919، تر: محمد المعراجي وعمر المطراجي، دار تالة، الجزائر، 2013، ص 285.

أسفر هذا النقاش على ظهور مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين، والذي كان كمخرج لفرنسا من مشاكلها.[1]

وبذلك فلقد كانت سنتي 1907 و 1908م منعرجا حاسما في السياسة الفرنسية بالجزائر، حيث تمثل سنة 1907م مرحلة جديدة سيطر خلالها هذا الموضوع على جدول اهتمام الطبقة السياسية الفرنسية قبل التوصل إلى سن قانون التجنيد الإجباري، وفي هذا الصدد يؤكد الجنرال موليرMoulurقائلا: "إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري، وبما أنه سيظل على حالة همجية، فإن فرض التجنيد الإجباري بين صفوفه لا حدود له..." [2] ونظرا لتعدد الأسباب طرحت الإدارة الاستعمارية مشروع الخدمة العسكرية الإجبارية الذي تم التمهيد له من قبل ميسيمي Messimy[3] ، حيث قدم هذا الأخير تقريرا يؤكد فيه "أننا لا نستطيع في المستقبل تعويض النقص الحاصل في الولادات عندنا، ولا نستطيع أن نتحصل على الأعداد القادرة بعددها على مواجهة أعداد ألمانيا، إلا إذا بدأنا من الآن فصاعدا نتهيأ لاستكمال كل الخزان الذي تمنحه لنا الجزائر"[4]

وعليه فقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1912-1914 م جملة من القرارات المتعلقة بقضية تجنيد الأهالي منها قانون 31 جوان 1912م، ينص على استخدام أسلوب التجنيد بالتطوع لتشجيع الشباب الجزائري بالانضمام للجيش الفرنسي، [5]ليتم بعدها إصدار مرسوم ثاني في

[1] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 11.

[2] – شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 722.

[3] – **ميسيمي**: هو مقرر الميزانية الحربية منذ سنة 1908م، وهو الذي طرح مسألة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين. ينظر: شارل روبير آجيرون، المرجع نفسه، ص 728.

[4]- Emir khaled , letter au president Wilson et Autrs texts, Edition ANEP, 2006, p62.

[5] – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 47.

03فيفري 1912م،[1] القاضي بتجنيد الجزائريين، وقد أوكلت مهمة تجنيد الجزائريين إلى وزير الحربية،[2] وهو ما صرح به رئيس المجلس البلدي دوغلان: بأن الحكومة الفرنسية رأت أن تحشر أبناء المسلمين المراهقين تحت لوائها الحربي.[3]

ونظرا لعدم اقتناع الجزائريين بالتجنيد في الجيش الفرنسي، فإنهم بدأوا يفرون من الخدمة العسكرية،[4]وتأتي أهمية التجنيد الإجباري في أنه يفرض على الجزائريين القيام بواجبات المواطن الفرنسي دون التمتع بالحقوق التي يكفلها القانون للمواطنين.[5]

وقد ولد طرح المسألة العسكرية سخطا شعبيا كبيرا داخل أوساط الجزائريين جسدته المظاهرات والاحتجاجات، فسمع بداية عمليات الإحصاء في نهاية 1908م، بدأ تجمع الناس في حشود كبيرة أمام المقرات الإدارية للاحتجاج، وكثرت المظاهرات في العديد من المناطق منها خنشلة وبئر خادم، إذ أعلن أحد الأعيان بأنه يفضل قتل ابنه على أنه يتركه يذهب للتجنيد.[6]

وفي سبتمبر 1908م أرسل أعيان تلمسان رسالة احتجاجية مصحوبة بسبع عشر صفحة من الإمضاءات بتوقيع لشخصيات ذات نفوذ [7]،[8]أعلنوا فيها عزمهم على مغادرة الجزائر خير لهم

---

[1] – عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى، 1920–1936م، ج1، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ص 37.

[2]- Charle André Joulian, opcit, p333.

[3] – عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، المرجع السابق، ص 54.

[4] – خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900–1939م، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 150.

[5] – مازن صلاح حامد مطيقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349هـ–1358هـ/1931–1939م، تق: أبو القاسم سعد الله، دار بني مزغنة، الجزائر، 2015، ص ص 32–33.

[6] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 11.

[7] – للإشارة فإن الذين قاموا بالهجرة هم أعيان البلاد وأشرافها من كراغلة وعرب. ينظر: محمد بليل، قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 وانعكاساته على الجزائريين، القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور، جامعة وهران، الجزائر، ع26، جانفي/ جوان 2013، ص 258.

[8] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 26.

من البقاء وتحمل التجنيد، وذلك عن طريق الهجرة إلى البلاد الإسلامية، [1] وقد شملت هذه الهجرة على وجه الخصوص أهل تلمسان، إذ شهدت هجرة جماعية منذ سنة 1911م حيث غادرت أكثر من ألف ومائتي عائلة اتجهت إلى سوريا، [2] وهي الوسيلة التي لجأ إليها التلمسانيون للتخلص من التجنيد بين سنتي 1910-1911م.[3]

وأمام حالة الهيجان والروع الذي أصاب الجزائريين جراء إصرار فرنسا على المضي قدما في تجنيد الجزائريين برز إلى الوجود عنصر من عناصر النخبة [4] الجزائرية ألا وهو محمد بن رحال وهو يمثل أصحاب العمائم كان قد ناقش المسألة العسكرية من ظهورها في الجزائر، [5]حيث وجه ابن الرحال مذكرة في 02جانفي 1908م، إلى اللجنة الفرنسية المكلفة بقضية الاكتتاب العسكري،[6]وقد العسكري،[6]وقد عبر بن رحال عن رأيه في مشروع التجنيد الإجباري بقوله: "إن قانون التجنيد العسكري الإجباري سوف يظهر للوجود عاجلا أم آجلا، وبهذا لابد من تهيئة الأرضية المناسبة لذلك لمدة طويلة، قبل أن تفكر فرنسا في تطبيقه، إذ يجب قبول الأهالي في الوظائف الخاصة أولا، وتوسيع حرية الصحافة وتسهيل الفروض للفلاحين "[7]وقد طالب أن تكون التهيئة بتحسين أحوال أحوال العساكر الجزائريين والسماح لهم بالترقية، والوصول إلى مراتب عليا.[8]

---

[1] – عمار عمورة، المرجع السابق، ج1، ص 298.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، المرجع السابق، ص 123.

[3] – محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954م، منشورات، ANEP، 2008، ص 238.

[4] – **النخبة:** هي ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المرجع السابق، ص 159.

[5] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 11.

[6] – شارل روبير وآخرون، المرجع السابق، ص 794.

[7]-Charles Robert Ageron les Algeriens Musulman et la france 1871-1919, Algerie, 2010, T2, p 1064.

[8] – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 32.

وبذلك فلقد عارض محمد ابن رحال التجنيد منذ البداية، وقد عمل على سحبه خوفا من التفرنس الفرنسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه ينافي الحالة الشخصية للمسلمين الجزائريين وقيمهم، كما رأى ابن رحال فيه ظلما وتعسفا في حق الجزائريين، وعبئا جديدا يثقل كاهلهم زيادة على ذلك معاناتهم من القوانين الجائرة للسياسة الاستعمارية.[1]

فقد حاول ابن رحال جاهدا وبشتى الوسائل من إقناع الإدارة الاستعمارية بصرف النظر عن قانون التجنيد الإجباري، لذلك حمل هموم مواطنيه، ونقلها في رسالة إلى مجلس معاينة الشباب المعني بعملية التجنيد بعد صدور قانون 03 فيفري 1912م، أخبره فيها بما يقوله الجزائريون: "...**ما طلبتموه منا ظلم، فلم نقدر، ولم ترد قبوله، وإن أردتم جبرنا عليه فلنقتل بأيدينا أولادنا، ونقتل أنفسنا**..." ومن جهة أخرى قام برحال بعرض شكوى نصف الحالة اليائسة للجزائريين وتحمل رغباتهم في رسالة موجهة إلى مستشار بلدي مؤرخة في 08 جوان 1912م،[2] قال فيها: "فالوطني يقول أني أحتمل ضرائب ثقيلة منتفع بها بالخصوص غيري، [3] مجبور لكل سخرة حقا او باطلا، مهان" ويواصل في هذا الصدد: "الربا أفقرتني والاستعمار قمعني، والآن بدون معاوضة طلب مني الأوحد الباقي عندي وهو ولدي فهل هذا حق...؟"[4]

وقد تدرج ابن رحال وأصحاب العمائم في معارضتهم لقانون التجنيد الإجباري، أمام تعنت الإدارة الاستعمارية إلى المناداة بعدم فرضه، وإجبار الناس عليه بمنحهم الاختيار أو التطوع، لكن عندما أصرت فرنسا على تطبيقه رأوا فيه خطوة في طريق الحصول على الحقوق في ظل الوفاء للإسلام.[5]

---

[1] – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 23.

[2] - Charles Robert Ageron ;opcit, p 1064.

[3] – Charles André Julian , opcit, p1065

[4] – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 12.

[5] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 12.

وبعد ذلك قام ابن رحال بزيارة إلى باريس رفقة أعيان مدينة ندرومة وذلك يوم 14 جوان 1912م وقد تم استقبالهم استقبالا حسنا، وقد تناقش معه السياسيون حول مشاكل الأهالي وإيجاد حلول لها، وقد طالب بسحب مرسوم التجنيد الإجباري، او تقديم منحة تعويضية، أو السماح بالهجرة إلى بلاد الإسلام، [1] مناشدا رئيس الجمهورية **فالليير Falliere** ، ورئيس مجلس الوزراء **بوانكاري Poincarré** مقابل هذه الاقتراحات بتحقيق الإصلاحات معارض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج أو يضفي إلى التجنيس.[2]

أما على الصعيد الوطني فقد عبر الجزائريون عن موقفهم من قانون التجنيد الإجباري، وذلك عن طريق إرسال الوفود والعرائض إلى الإدارة الفرنسية، تعبيرا عن معارضتهم لهذا القانون عن طريق لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين[3].

ومن خلال ما سبق ذكره، فلقد كان لهذه المظاهرات والاحتجاجات وقع كبير داخل وخارج الجزائر، رغم محاولة السلطات الفرنسية تطويقها باستنفار عسكري غير مسبوق.[4]

كما أفتى من جهة أخرى بعض العلماء الجزائريين بكفر الذين يموتون من أبنائهم في الجيش الفرنسي وتحت العلم الأوروبي، معتبرين بذلك أن الجزائر قد خرجت عن الدين

[1]- Charles Robert, opcit, p 1075.

[2] – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 22-23.

[3] – **لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين:** ظهرت منذ 1908م، احتوت على عناصر من النخبة الجزائرية وكان من أبرز عناصرها الشريف بن حبيلس، وعمر بوضربة، وابن التهامي، وقد كان هدف هذه الجماعة توحيد الجهود فيما بينها، والسفر إلى باريس لتمثيل الجزائريين وتقديم مطالبهم. ينظر: أحمد مريوش، المرجع السابق، ص120.

[4] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 11.

الإسلامي،[1] بحجة أنهم مسلمون وانضمامهم وتجنيدهم في جيش غير إسلامي، أمر مخالف للشريعة الإسلامية ومتناقض معها تناقضا واضحا بالدليل الشرعي من القرآن والسنة.[2]

ومن خلال ما سبق ذكره، يتضح لنا جليا أن موضوع التجنيد الإجباري قد أثار جدلا واسعا في أوساط النخبة الجزائرية، وشكل محور نقاشاتها منذ سنة 1908م إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، كما حرك نقاشا جديدا بين الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، سواء في الجزائر أو في فرنسا، وقد تضمن ذلك كله موقف ابن رحال الذي عارض وبشدة فكرة تجنيد الجزائريين واعتبره منافيا للهوية الوطنية، إذ سجل حضوره في كل المناسبات رافعا صوته في مختلف المنابر الفرنسية لإيصال صوت الجزائريين المنادين بالتخفيف من وطأة السياسة الاستعمارية.[3]

[1] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 45.

[2] – حبيبة لفريد، سياسة الحاكم العام شارل جرنار في الجزائر 1900-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015م، ص 136.

[3] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 11.

الفصل الثالث

جهود وإسهامات ابن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين

المبحث الأول: تدخلاته أمام لجنة التحقيق الفرنسية.

المبحث الثاني: تدخلاته أمام لجان المالية.

المبحث الثالث: الوفاة والآثار.

تمهيد:

لقد كان تاريخ الجزائر حافلا بالأمجاد والعظماء الذين صنعوا أحداثا لا يستهان بها في ميدان العلم والمعرفة، فهناك فئات من الناس تعيش لذاتها وتنتهي أعمالها بمجرد موتها، في حين توجد فئات أخرى تعيش وتحيا وتبقى بعد موتها، بل وتمتد امتداد الحياة في ذاكرة الأجيال، وهذا هو حال مصلحنا محمد بن رحال الذي فارق الحياة بعد حياة ملؤها الكفاح من أجل استقلال بلاده، لقد كان بن رحال جسر المرحلة برغبة تلك المرحلة التي ظن الفرنسيون فيها أن الجزائر قد أصابها القنوط من كل مقاومة، في الوقت الذي انطلق فيه قلم وفكر ابن رحال في خدمة القضية الجزائرية بصفة خاصة، والفكر العربي الإسلامي بصفة عامة، فإن مثقفا نجيب كمحمد بن رحال حير الإدارة الاستعمارية، كما حير الجزائريين أنفسهم، وإن كان حيده تحت تراب،فإن آثاره تبقى خالدة في الذاكرة وإن لم تتوج جهوده بالاستقلال إلا أنها زعزعة الوجود الفرنسي، ولهذا ارتأينا أن يكون هذا الفصل ختام لمسيرته النضالية، وعرض لأهم إنجازاته المتنوعة، فكان عنوان الفصل إسهامات ابن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين، والذي تضمن ثلاث مباحث، عالجنا فيه تدخلاته أمام كل من لجنة التحقيق الفرنسية، وأمام اللجان المالية، وختاما بالوفاة والآثار.

المبحث الأول: تدخلاته أمام لجنة التحقيق الفرنسية 1891م.

نتيجة للسياسة الاستعمارية التعسفية المنتهجة في حق الشعب الجزائري، جعلت محمد ابن رحال يحمل نفسه مسؤولية الوقوف في وجهها، وهذا ما جعله يجرد قلمه للدفاع عن قضايا الجزائريين، ومن أجل ذلك كان يسافر إلى فرنسا لتبليغ صوت الجزائريين إلى السلطات الفرنسية.

إذا كانت الإدارة الفرنسية لم تستجب مباشرة لاهتمامات الأهالي، فإنها وضعت المطالب حيز الدراسة، بل وبدأت من الإمعان والبحث عن البدائل قبل فوات الأوان، إذ أوفدت إلى الجزائر بعثة برلمانية في 1891م، برئاسة جول فيري لدراسة الوضع في الجزائر.[1]

وتعود البدايات الأولى لهذه اللجنة إلى سنة 1887م، منذ زيارة جول فيري إلى الجزائر، حيث كانت تصله رسائل من صديقه **رامبو**[2] "**Rambond**"، وهذا من أجل تكوين لجنة حريات، مجلس الشيوخ وفي هذا الصدد عبر جول فيري بقوله: "أيها السادة من واجب اللجنة إخراج البرلمان من اللامبالاة، فكارثة الجزائر إنها مجهولة من قبله..."، وبناء على هذا تم الاتفاق على إنشاء لجنة أطلق عليها اسم لجنة مجلس الشيوخ أو لجنة جون فيري، وهذا نسبة إلى عدد أعضائها، وقد تم تأسيسها بتاريخ 16 مارس 1891م.[3]

وبعدما تم تشكيل هذه اللجنة، قرر أعضاؤها كتابة تقرير يحتوي على سهام كل عضو داخل اللجنة، بحيث اختص كل واحد بمهمته، ثم اتفقوا على إرسال تقرير موحد إلى مجلس

---

[1] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 22.

[2] – **رامبو**: كان وزير التربية على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، وكان عضوا ناشطا في مجلس الشيوخ ثم وزير للتربية والتعليم، وكان من دعاة المدارس الفرنسية. ينظر: حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص13.

[3] – حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص 13.

الشيوخ،[1] وقد احتوى تقرير اللجنة على عدة نقاط نذكر منها: الميزانية المحلية والتعليم العمومي والتقسيم الإداري للجزائر، ومسائل التمثيل النيابي للمسلمين.[2]

ومن هذا المنطلق تم نشر هذا التقرير في أفريل 1891م، وبمجرد نشر نتائجه ظهرت الشهادات التي أدلى بها بعض الموظفين السامين والإعلاميين الفرنسيين من بينهم الحاكم العام للجزائر السابق تيرمان Tirman، والحاكم العام الجديد **جول كامبون Jules cambon** ورئيس جامعة الجزائر Jeannaine أما الجزائريون الذين تمت استشارتهم فقد كان عددهم قليل من بينهم **محمد ابن رحال، ومحمد بن العربي،**[3] اللذين أدلى بشهادتهما أمام اللجنة بباريس.[4]

والجدير بالذكر أن الشيخين قد حرصا على تقديم أجوبة عن كل الأسئلة المطروحة، ومن ثمة جاءت العريضة مكونة من ثماني عشر نقطة، إذ تضمنت هذه العريضة دعوة صريحة إلى إعادة النظر في تسيير شؤون الأهالي، وإعادة تأهيل النظام الإسلامي وغيرها، وقبل نقل العريضة إلى مجلس الشيوخ في باريس، اشترط الشيخان استفتاء أعيان البلد الذين لم يترددوا إعطائهما الثقة المطلقة باسمهم.[5]

والدارس لمحتوى المطالب التي أوصلها محمد ابن رحال رفقة الدكتور محمد بن العربي لحكومة باريس نجدها تحتوي على جملة من القضايا التي تعد بادرة أمل بالنسبة للنخبة خاصة، والجزائريين بصفة عامة، ومن جملة ما قدمه الوفد أمام اللجنة البرلمانية التي استدعتها لعرض وجهات نظرهما ما يلي:

---

[1] – حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 237.

[2] – شارل روبير آجرون، الجزائريون والمسلمون 1871-1919م، ج1، المرجع السابق، ص 813.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م، ج1، المرجع السابق، ص 494.

[4] – شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 814.

[5] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 85.

1- نشر التعليم بين جميع الطبقات، وفتح الآفاق أمام التعليم العالي، مع الاعتناء باللغة العربية والعودة إلى أصول الفقه الإسلامي.

2- التراجع عن قرار 10 سبتمبر القاضي بحل المحاكم الإسلامية.

3- تدعيم الجبهة الاجتماعية وحماية المعوزين، وتوزيع عوائد الوقف على المشاريع الخيرية والتعليمية.

4- التخلي عن فكرة الملكية الجزئية للأملاك المشاعة بين العائلة الواحدة.[1]

5- إلغاء قانون الأهالي الجائر.

6- تمكين الجزائريين من الترشح لانتخابات البلدية، وجعل شروطها الكفاءة والقدرة على العطاء.

7- تخفيف الضرائب على الأهالي.

8- إلزامية الأهالي بالحصول على الجنسية بعد كراهية وإجبارهم على ترك الشريعة الإسلامية التي التزمت الدولة الفرنسية باحترامها.[2]

9- لا يعاقب البريء بجريمة المجرم وسط القبيلة الواحدة.

10- تجنيد الجزائريين يكون اختياريا مع المساواة في الترقية والرتب.

11- تساوي مقاعد الجزائريين مع الفرنسيين في المجلس الثوري، إذ لا يعقل أن تعطى خمسة مقاعد للأهالي مقابل 25 مقعد للفرنسيين.

12- ضرورة إشراك الجزائريين في المجلس الأعلى الذي يهتم بقضايا الأهالي.

[1] - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 32.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 146.

13- منح الفرصة لانتخاب الجزائريين في نيابة مجلس الأمن الفرنسي وإرسال وفد كل سنة لتقديم المطالب وحضور جلسات المجلس.[1]

14- تركيبة المجلس الجنائي تكون خليطا من الفرنسيين والجزائريين للنظر في ملفات الخصوم.

15- تأسيس بنك عقاري خاص لمساعدة الفلاحين.

16- سلطة الحاكم العام تكون مستوحاة من قرارات مجلس الوزراء، وتكون بعيدة عن ضغوطات الكولون.

17- الحفاظ على الملكية خدمة للمصلحة العامة بالتساوي بين الأهالي والمعمرين.

18- مراجعة قانون الغاب الجائر، وتخصيص مساحات للأهالي للحفاظ على ثروتهم الحيوانية.[2]

وفيما يلي عرض للنقطة الثانية من العريضة المذكورة سالفا، والتي أطلق عليها باسم الشيخين والتي ورد فيها الأمر المؤرخ بيوم 1886/09/10م "والقاضي باستبدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى، أحس الأهالي بألم شديد بدأ يدب في مفاصل هيئتهم الاجتماعية، أفقدهم الراحة، وألزمهم القلق، فالقرآن الكريم هو دين وشريعة، وأداة فهمه هي اللغة العربية، وعادات المتمسكين به غير عادات الفرنسيين، [3] وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الاعتقاد بأن الحاكم الفرنسي المكلف بإقامة العدل بين المسلمين، خصوصا إذا كان حديث السن، هو في الوطن الجزائري بمنزلة القاضي المسلم عندما تستند إليه خطة القضاء في الجهات الشمالية من بلاد

[1] – محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص14.

[2] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 32.

[3] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 85.

فرنسا، فلا يأتي إلا بالعبث لجهله أخلاق القوم وعاداتهم، ودينهم، وطباعهم..." [1] وقد ختم ابن رحال هذه العريضة بقوله: "... **إنكم إذا اعتزمتم الإقدام على فعل جدي، فلا تنسوا أنكم لن تحصلوا على شيء أبدا بدون إشراك الأهالي...**"

غير أن هذه العرائض ورغم أهميتها، إلا أنها في نظر اللجنة لم تكن كافية، ولم تقتنع لجنة جول فيري بهذه المطالب، ولهذا السبب قررت اللجنة أن تعين سبعة أعضاء منها بقيادة جون فيري للتحقيق في الجزائر.[2] ففي يوم 19 أفريل 1891م، قدمت إلى الجزائر لجنة التحقيق الفرنسية، والتي أطلق عليها فيما سبق بلجنة جول فيري، [3]لدراسة الوضع في الجزائر، حيث فتح قدوم لجنة مجلس الشيوخ آفاقا جديدة أمام الجزائريين، وقد دامت مدتها بالجزائر 53 يوم، وذلك في الفترة الممتدة من 19 أفريل إلى 05 جوان 1891م، وقد عرف عن جول فيري تجاوبه التام مع الحاكم العام لجول كامبون[4]، والذي حكم من 1891 إلى 1897م.

وقد كانت مهمة جول فيري بالجزائر ظاهريا هي تقصي الحقائق، والوقوف عن قرب عند المطالب الجزائرية، واتخاذها لبعض الإجراءات كإلغاء المحاكم الشرعية الإسلامية، وهي آخر ما تبقى للمسلمين الجزائريين، وإبعادهم عن مصدر التشريع الإسلامي تسهيلا لخدمة الفكرة الإندماجية.[5]

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص 86.

[2] – شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 818.

[3] – سي امحمد بن رحال، مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص 55.

[4] – **جول كامبون**:ولد بباريس في 1845م هو دبلوماسي فرنسي، عين محافظا بقسنطينة، وهو الذي كلف بتنفيذ سياسته الخاصة بالأهالي، شغل عدة مناصب، حاكم عام بالجزائر، كما شغل منصب مقيم عام بتونس، وقد ركز على نظام الحماية بتونس. ينظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي ساحلي، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 129.

[5] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 31.

والظاهر أن زيارة البعثة البرلمانية إلى الجزائر، قد حركت مشاعر الجزائريين في البحث عن أكثر ما يناسبهم من مطالب، وبالخصوص لدى اهتمامات النخبة، وجماعة المحافظين، وذلك لما يملكون من مؤهلات ما يمكنهم من ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن بعثة جول فيري قد التفت بالعديد من النخب مما كانوا نوابا في المجالس المنتخبة من بينهم محمد ابن رحال، [1] والذي قام بالاتصال باللجنة في شهر ماي 1892م، رفقة محمد بن العربي أين طرح أمامها مشروعه والمتمثل في إعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر تضمن الاهتمام بالتعليم الإسلامي الذي يوجد في الزوايا بطريقة بدائية والسماح للجزائريين بالتعليم في المغرب وتونس، ومصر.[2]

من جهة أخرى قدم ابن رحال مذكرة لجول فيري " jules ferry" لإعادة تنظيم المدارس الثلاثة: الجزائر، تلمسان، قسنطينة، تضمنت المقترحات التالية:

- تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات.
- مضاعفة عدد التلاميذ.
- مضاعفة عدد الأساتذة.
- تمديد فترة التمدرس إلى 5 سنوات.
- تنظيم في نهاية السنوات الثلاثة امتحان للالتحاق بمدرسة الجزائر أين سيكمل الطلبة دراستهم لمدة سنتين.[3]

ومن خلال المقترحات التي قدمها ابن رحال إلى لجنة جول فيري يتضح لنا جليا تركيزه على مسألة التعليم نظرا لحاجة الجزائريين إلى الاستفادة منه حتى وهم تحت وطأة الاستعمار،

[1] - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 116.
[2] - سي محمد بن رحال، المصدر السابق، ص ص 55-56.
[3] - شارل روبيرآجرون، المرجع السابق، ص 844.

لإدراكه أن للتعليم دور في نشر الوعي.[1] ولهذا فلقد لقيت مذكرته ترحيبا لدى جول فيري الذي رد عليه بقوله: "...**إن في مشروعكم أفكارا لا يحق للحكومة تجاهلها، سأجعل من مشروعك مشروعي سأحتفظ به...**"[2]

في حين يرى ابن رحال أنه لا مانع من انتشار المدارس الفرنسية فهو يعتبر من المحافظين الذين شجعوا التعليم بالفرنسية للجزائريين وعارضوا التجنيس، [3] لكنه بالمقابل دع إلى الاهتمام بالتعليم العربي، داعيا الإدارة الاستعمارية لإعطاءه الأهمية القصوى للتعليم.

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج دور محمد ابن رحال في حث الإدارة الاستعمارية على الاهتمام بالتعليم العربي باعتباره يضم مقومات الهوية الوطنية لكسب ولاء الجزائريين والذي اعتبره في نظره أنه نوعا من المصالحة بين الجزائريين والمعمرين وقد ختم ابن رحال قوله: "... **فإذا أعطيتموهم تعليما إسلاميا متماسكا في مدارسهم مع تكملة ذلك بتعليم فرنسي كاف، فإذا علمتموهم قوانيننا وتاريخنا وأشعارنا الجميلة، فإن مواطننا سيستمعون لكم، إنهم سيكسبون المصداقية الضائعة...**"[4]

أما إذا تحدثنا عن موقف الجزائريين من لجنة جول فيري، فنجد أنهم استغلوا الفرصة لطرح انشغالاتهم عليها، وهذا ما تثبته العرائض التي تم جمعها والتي شاركت فيها مختلف فئات المجتمع الجزائري فكانت في أغلبها مطالب اجتماعية، وهذا ما يتضح لنا من خلال العريضة التي بعث بها أعيان تلمسان في 7 أفريل 1891م، وهي ممضاة ب 11791 لشخصيات ذات نفوذ وتتعلق العريضة بإعادة صلاحيات النظر في القضايا التي تخص الشريعة الإسلامية والقضاء الإسلامي،

[1] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 14.

[2] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 14.

[3] – أبو القاسم سعد اله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص 148.

[4] – سي أمحمد بن رحال، المصدر السابق، ص ص 56-57.

وكذا مشروع الخدمة العسكرية،[1] موجهة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية " **لوسي louset**" وخلصت العريضة في النهاية إلى تذكير سمو الرئيس بتحقيق المطالب بقولهم "...هذا هو الرجاء الذي نتقدم به إليكم، هذا هو حالنا الذي نريد إطلاعكم عليه، وإننا نأمل أن تحظى هذه المطالب بقبول سعادتكم، وأن لا تترك مهملة، وأن تهتموا حقيقة بتحسين وضعيتنا الاجتماعية، وحمايتنا من الأخطار التي تهدد ديننا وأرواحنا في نفس الوقت، كما نأمل أن نتلقى جوابا مرضيا يطمئن قلوبنا..."[2]

لكن رغم هذه النداءات والعرائض لم تجد نفعا، ورغم تبني جول فيري لمشروع ابن رحال، فإن الإدارة الاستعمارية بالجزائر ظلت تعارض مسألة تعليم الجزائريين، وتعرقل دخول اللغة العربية إلى المدارس الفرنسية، وهو ما قام به **ويليام مارسي William Marcais** سنة 1898م وهو المفتش العام للتعليم الخاص بالأهالي، الذي عمل على عرقلة تعليم العربية للجزائريين، ومنع من دخولها للمدارس الفرنسية وهذا ما يعكس لنا حالة التعليم المتدهورة وفي نفس الوقت الصورة العنصرية للإدارة الاستعمارية التي عملت على تضييق الخناق على التعليم وتجهيل الجزائريين، كجزء من مخططاتها في الوضع الثقافي.[3]

المبحث الثاني: تدخلاته أمام الوفود المالية.

منذ 1830م إلى نهاية القرن التاسع عشر سعى الكولون إلى الحد من تمثيل الجزائريين، وتقليص عدد المنتخبين لكي تتم لهم السيطرة على هذا الجانب السياسي بالإضافة إلى الجانب

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 482.
[2] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 14.
[3] – نفسه، ص 14.

المالي وفي عام 1848م عقد مؤتمر بالجزائر أعلن أنه يناقش كل الأمور ذات الطابع السياسي، وعليه يمكن اعتبار هذه الخطوة بمثابة تمهيد لإنشاء المفوضيات المالية التي أنشأت عام 1900م.[1]

والتي كانت سببا في نضج حركة جديدة على يد المثقفين الجزائريين من ابرزهم سي أمحمد بن رحال والذي لعب بدوره كناطق رسمي وفيما بين سنتي 1903م و 1907م عين بلقب مساعدا مسلما في مجلس وهران العام،ليتم انتخابه فيما بعد نائبا ماليا في مجلس الهيئات المالية Délegation financieres.[2]

وقد جعل منها منبر للدفاع عن قضايا الجزائريين كالتعليم والضرائب، وقد اتخذت تدخلاته شكل مرافعات قوية وجزئية تعكس جملة لهموم مواطنيه وانشغالاتهم، وضمن تسجيلاته قدم برحال مداخلة أمام مجلس النيابات المالية بتاريخ **17 جوان 1921م** حول تعليم اللغة العربية، وأمام كل هذه الجهود التي قام بها برحال اعتبرتها السلطة الاستعمارية بمثابة اعتداء غير مقبول، وتهور جنوني من قبل زملائه الجزائريين.[3] فقد نادى بن رحال بضرورة تعلم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية قائلا: "إنها اللغة الام لملايين الأطفال المسلمين" وقد تساءل بن رحال: كيف يعبر شعب بدون لغة عن أفكاره او يتصور أفكار الآخرين تتوق نفسه ويصلح أخلاقه وسلوكه؟

هذا وقد قام بن رحال وأولئك الذين يدعون أن آلاف الأطفال يستوجب فقط توفير كتاتيب فيها ألواح لحفظ القرآن الكريم، وبعض الحروف العربية بالرد على هذه الإدعاءات والمطالبة بتوفير تعليم رسمي، وكانت حجة السلطات الفرنسية في حصر التعليم في الكتاتيب فقط هذا أن

[1] – حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و 1956م، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، جامعة وهران01، وهران، 2015/2014، ص 04.

[2] – عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والنقابي المتعلق بالحركة الوطنية، مج2، المرجع السابق، ص 676.

[3] – سي أمحمد بن رحال، المصدر السابق، ص 40.

هؤلاء الأطفال لا يتعلمون سوى التعصب.[1] ومن أجل التضييق، وممارسة الخناق طالبت السلطات الاستعمارية بغلق الكتاتيب.

فقد عارض ابن رحال تهميش اللغة العربية في توقيت بعض المدارس الأساسية للأهالي مع عدم وجودها في التعليم الإبتدائي بشكل رسمي منتقدا تدريسها من طرف معلمين فرنسيين، وقد رأى في نظره أنه شكل من أشكال إضعاف اللغة العربية بتكليف من لا يتقنها بتدريسها لأبناء الجزائريين، فيضعف التحصيل في الآداب العربية والعلوم الإسلامية، وكل ما يتعلق بالمواد المكونة للهوية.

كما رد على المعمرين الذين عارضوا تعليم اللغة العربية وضيقوا على النوادي، [2]والكتاتيب بحجة أن حفظ صغار المسلمين لآيات القرآن الكريم يغذي كراهية الكافر وأخلاقه. [3] وعليه يقول ابن رحال في هذا السياق: "أنه بدلا من غلق هذه النوادي المعادية فكريا وأخلاقيا كما تسمونها، ألا يمكن الاشتغال بتنظيفها وتحديثها، وجعلها أعوانا وأصدقائكم"، فالاستمرار في معاداة التعليم العربي يزيد الجزائريين ابتعادا عن السلطة الاستعمارية ونفورا منها، ويخلق رد فعل معادي.

وما انفك بن رحال يحذر السلطة الاستعمارية من خطورة إقصائها للتعليم العربي الإسلامي، وعدم تبنيها له معتبرا أن مصلحة العالم المتحضر مرتبطة بالإسلام، لأن الإسلام إن لم يتطور به ولأجله،فإنه سيتطور رغما عنه وضده، وهو ما أثبته تطور الأحداث فيما بعد.[4]

[1] – أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص 22.

[2] – سي أمحمد بن رحال، المصدر السابق، ص 67.

[3] – وتجدر الإشارة إلى أن النوادي تعتبر مكملة لوظائف المدارس، وذلك باعتبار أن طبقات الأمة ثلاث: صغار تضمهم المدارس، وكبار تجمعهم المساجد، وشبان تتخطفهم الأزقة، ومن هذا المنطلق فمن واجب النوادي أن تنشط لتقوم بمهمتها التهذيبية. ينظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية، المرجع السابق، ص672.

[4] – سي أمحمد بن رحال، المصدر السابق، ص 67.

وعاتب ابن رحال الفرنسيين على رفضهم اعتماد إصلاح التعليم في الجزائر مبينا وموضحا فوائد تشجيع التعليم العربي بأنها أفضل وسيلة للتحكم في الذين بين أيديكم إن أحسنتم استعماله، لذلك نادى ابن رحال بتعضيد التعليم العربي الإسلامي الابتدائي، لأن المسلمون يدفعون الضرائب لميزانيته، ولأن ذلك من مصلحة الجزائريين والفرنسيين معا، " **مصلحتنا ومصلحتكم**".[1]

وكان هذا الرأي سببا في الهجوم على صاحبه من قبل أعداء التعليم العربي من الكولون، وقد علمنا أن زملائه النواب في المجلس قد أيدوه، [2] وقد حاول استعطاف المسؤولين بمطالب متواضعة بقوله: "إن بعض الحصائر وسبورة وبعض الخرائط الحائطية تستطيع أن تزين المكان، وتنعش عشا فكريا ومعنويا يكون له الأثر البالغ في المستقبل.

وقد ختم مداخلته بتذكير أعضاء الهيئات المالية بمذكرته التي قدمها لجول فيري 1892 حول إعادة تنظيم المدارس ودورها في ظهور مدرسة الجزائر سنة 1893م، ثم مدرسة قسنطينة وتلمسان فيما بعد"[3]

وفي الأخير يمكن القول أن المفوضيات المالية ظلت موجودة على الساحة السياسية إلى أن تم استبدالها بمجلس مالي موحد في 1945م.

المبحث الثالث: الوفاة والآثار.

لكل منّا أجل هو بالغه، وهذا هو حال مصلحنا محمد بن رحال الذي فارق الحياة دون أن يرى استقلال بلاده، هذا البلد الذي ناضل من أجله هذا الثائر طيلة أربعين سنة ضد الظلم والاضطهاد.

[1] – سي أمحمد بن رحال، المصدر السابق ، ص 73.

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، المرجع السابق، ص 22.

[3] – حمري ليلى، المرجع السابق، ص 04.

1-الوفاة:

بعد حياة ملؤها الكفاح والتضحية من أجل وطن عاثت فيه أقدام المستعمر فسادا في الأرض واستعباد لأهله لمدة دامت قرن ونصف من الزمن، توفي مصلحنا محمد بن رحال وذلك بتاريخ 06 أكتوبر 1929م،[1] عن عمر يناهز 71 سنة،[2]توفي بمدينة ندرومة ولاية تلمسان ودفن بها، وقد حضر جنازته جمع غفير من أهل العلم والمواطنين شملت اغلب فئات المجتمع.

وقد اتخذت جنازته شكل تظاهرة كبرى من أهالي ندرومة، وحتى من المسؤولين الفرنسيين والتي شهدت حضور للحاكم بتلمسان " Duthuzo" وممثلي الإدارة في الرمشي وندرومة ومغنية، والقائد العسكري لمدينة وهران.[3]

إنتاجه الفكري:

كتب سي أمحمد ابن رحال في شتى المجالات وخاصة منها المسائل التعليمية وتمحورت غالبية هذه الكتابات في شكل عرائض ومقالات متنوعة منها ما طبع ومنها لم يزل لم يكف نصيبه من الطباعة، وقد كانت أغلب كتاباته بالأساس في شكل عرائض تصب في صالح عامة الناس من أجل الخروج من الجهل والأمية والآفات الاجتماعية آنذاك.[4]

ومن أبرز مؤلفاته فلم يتم حصولنا إلا على مؤلف واحد باللغتين العربية والفرنسية بعنوان "مستقبل الإسلام" وكتابات أخرى، أما باللغة الفرنسية بعنوان: " l'avenir de l'islam et autres écrits"[5] واللذان تم نشرهما في سنة 2006م، من طرف الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع – ANEP– وما تم ملاحظاته من طرفنا من ص 43 من كتاب مستقبل الإسلام أن الكتاب قبل أن

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 86.

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 226.

[3] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 12.

[4] – سي أمحمد برحال،المصدر السابق، ص 06.

[5] – سي أمحمد برحال،المصدر السابق ، ص 43.

يتم إصداره وكتابته كان في شكل مخطوط، وتم تسليم هذا المخطوط من طرف السيدة "رحال سارة"، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تحديد صفة القرابة بمعنى هل هذا الاسم يعود لزوجته أو إحدى أقربائه.

وللإشارة أيضا فإن الكتاب يحتوي على ستة وسبعون صفحة وواجهة الكتاب الأمامية باللون البني الداكن يتخللها اللون البني الفاتح أما الواجهة الخلفية للكتاب فهي باللون الأخضر الداكن، وهو من الحجم الصغير.

ومحتواه يتضمن مجموعة الحوارات والمطالب التي حملها سي أمحمد بن رحال والتي استمرت مدة ثلاثين سنة بينه وبين السلطة الاستعمارية، [1] وبعض المثقفين الفرنسيين وهذا ما يجعل كتابه مستقبل الإسلام ذو قيمة علمية، كما أننا لم نلحظ أن الكتاب احتوى على مقدمة بل مباشرة بعد كلمة المصدر التي وردت في الكتاب من طرف عبد العزيز بوتفليقة، وتنتهي كلمة المصدر عن الصفحة 6، ويأتي بعدها مباشرة عنوان باسم عرض أمام لجنة مجلس الشيوخ 18 جويلية 1891م أما العناوين الأخرى كانت كالآتي: مستقبل الإسلام مسائل دبلوماسية واستعمارية 1901م بسبب أمحمد ابن رحال ومسألة تعليم الجزائريين، تدخل أمام اللجان المالية حول تعليم اللغة العربية.

وما تم ملاحظته من طرفنا لم يحو خاتمة، وإنما خاتمة لكل فصل، و يأتي بعد الفصل الأخير فهرس الكتاب، ويمكن اعتبار هذا الكتاب كتقويم لمجهوداته طيلة أربعين سنة، فقد استطاع في فترة ما أن يكون محاورا تعترف به السلطة الاستعمارية، ولعل أكبر مجال تصدى له بن رحال فهو دون نقاش هو التعليم الذي يعد بالنسبة له الحلقة المركزية في سلسلة الجهود التي تشكل نهضة الحضارة الإسلامية.[2]

[1] – سي أمحمد برحال،المصدر السابق، ص 06.

[2] – عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 54.

ودعا إلى الاعتزاز بالدين الإسلامي والنهوض والتقدم والاهتمام باللغة العربية، [1]وألح على ذلك بقوله: "هل يمكن في هذه الظروف أن نتصور شعب دون لغة يعبر بها عن أفكاره ويتفهم بواسطتها أفكار وينمي عز طريقها فكرة ويترجم من خلالها أحاسيسه، ويطور بواسطتها أخلاقيته وأخيرا يعيش وينمو"

أما فيما يخص التجنيس فقد قام بمحاربة التجنس وكان معتزا بالحضارة العربية الإسلامية والهوية الجزائرية، وهذا ما لمسناه من خلا ما ورد في الصفحة سبعة عشر – 17– قائلا: "إن الإسلام هو الدين الذي لا تعرفونه، فالقليل من الأشخاص الذين تحشموا عن الاقتراب منه ودراسته ومحاولة معرفة أعماقه"

وعليه يعتبر كتاب "مستقبل الإسلام" كمشروع دفاعي عن الوحدة الوطنية الجزائرية وتصديه للسياسة الاستعمارية الهادفة إلى تقسيم المجتمع الجزائري ومما لا شك فيه ان هذا الكتاب قد ساهم بشكل كبير في إحياء التراث الثقافي الجزائري يعتبر من مظاهر النهضة الجزائرية في بداية القرن 20م

الكتابة في المجلات المتخصصة:

مما لاشك فيه أن ابن رحال ليس رجل سياسة فحسب، بل إنه رجل ثقافة وكاتب أيضا، فهو أول جزائري كتب أقصوصة أدبية باللغة الفرنسية في الجمعية الأسيوية بباريس " REVE ASITIQUE" والتي نشر من خلالها ابن رحال عدة مراسلات باعتباره مراسل في هذه الجمعية.[2]

[1] – سي أمحمد برحال، المصدر السابق، ص 66.

[2] – عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والثقافي، م2، المرجع السابق، ص 678.

وقد كانت متخصصة في التاريخ والجغرافيا والآثار، والتي ترأسها **دي ساسي**[1] لمدة 16 سنة، وتعد هذه الأخيرة من أوسع مصادر الإستشراق بباريس.[2]

نشاطه الصحفي:

شهدت الصحافة في الجزائر تراجعا كبيرا نظرا لظهور الصحف الفرنسية والاستعمارية، والتي سيطرت خلال هذه المرحلة على الساحة الإعلامية، والتي لم يكن للجزائريين فرصة الكتابة فيها، إلا مع أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين أين بدأت الصحف الجزائرية تظهر للعيان منها فظهرت في السنوات الأولى عدة صحف وجرائد من بينها الرسمية الإخبار في 1839م بلسان عربي فرنسي، والمبشر سنة 1848م، وكانت مزدوجة اللغة، إضافة إلى جريدة المصباح [3] بوهران عام 1904م، وجريدة الإسلام[4] منذ 1910م،[5] وغيرها من الجرائد التي شهدت انتشارا في هذه الفترة، نظرا لأهميتها بالنسبة للمثقفين الجزائريين التي كانت تعتبر بالنسبة لهم الوسيلة الوحيدة في كتابة معاناة الشعب الجزائري، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر إحدى الوسائل الهامة التي تقوم بدور التوعية والتثقيف.[6]

---

[1] – **دي ساسي (1738– 1756م)**: أنطوان إيراك دي ساسي، مستشرق فرنسي لقب بشيخ المستشرقين، درس عدة لغات اليونانية واللاتينية، ترأس الجمعية الاسيوية بباريس. ينظر: خولة بدير ينة، المرجع السابق، ص57.

[2] – نفسه، ص 57.

[3] – **جريدة المصباح**: تأسست بوهران في 1904م على يد العربي فخار بمساعدة أخوه بن علي، وكان هدفها هو التطرق لكل مظاهر الحياة الجزائرية الأدبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ينظر: إبراهيم حنان، قشابي حنان، المرجع السابق، ص 10.

[4] – **جريدة الإسلام**: جريدة أسبوعية صدرت في عنابة في 1910م، تحولت للعاصمة في جانفي 1912م حررت باللغة الفرنسية على يد الصادق دندان في جويلية 1912، وأصدرت لها نسخة بالعربية. ينظر: خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزئرية 1830–1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص 112.

[5] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 135.

[6] – إسماعيل سامعي، انتفاضة 08 مايو 1945 بقالمة ومناطقها، (د.ط)، مديرية النشر لجامعة قالمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 14.

وهذا هو الحال بالنسبة لابن رحال الذي كانت له فرصة الكتابة في الصحف الجزائرية والاستعمارية على حد سواء، وبذلك فلقد كان ابن رحال كما سبق ذكره له مساهمات فكرية وعلمية، محلية وخارجية من خلال مشاركته في حركة اليقظة التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة، فقد كتب هذا الأخير في أعمدة الصحافة الجزائرية الفنية منها: **الإقدام**[1]، **الحق**[2]، **والتقدم**، والتي عارضت بشدة التجنيس والتجنيد الإجباري، [3] كما ألقى ابن رحال محاضراته في الأندية الثقافية التي نشأت في تلك الحقبة، والتي اعتبرت المتنفس الحقيقي للطبقة المثقفة الجزائرية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، [4] ولاسيما راشدية الجزائر [5] التي تأسست منذ 1894م والتي كانت تهدف إلى تثقيف الشعب الجزائري وتطوير أفكاره وتوعيته، وكان عنوان محاضرته " **التوفيق بين الإسلام والتقدم**" والتي ركز فيها ابن رحال على التعليم والتقدم والتحرر من خلال تطوير المجتمع الجزائري وجعله مجتمعا متنورا.[6]

[1] – **جريدة الإقدام**: ظهرت في 10 سبتمبر 1920م وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وكان مديرها الحاج عمار، وكان الأمير خالد مسؤولا عن الصفحات المحررة باللغة العربية، وكان الهدف منها هو الدفاع عن قضايا الجزائريين. ينظر: Mahfoudh Kaddach , Histoire du Matinalisme Algerien , T_2,Societ Nationale, Edition en Alger, 1981, p p 102-103.

[2] – **جريدة الحق**: هي جريدة أسبوعية ظهرت في 1893م بعنابة على يد سليمان بن يتقي، وعمر السمار، وكان أول إصدار لها بالفرنسية، وأضيفت لها نسخة بالعربية، وكان هدفها الدفاع عن مصالح الجزائريين. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 243.

[3] – غانم بودن، سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، المرجع السابق، ص18.

[4] – أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تق: أبو القاسم سعد اله، المطبعة العربية، الجزائر، 2004، ص 108.

[5] – **راشدية الجزائر**: تأسست سنة 1894م من طرف شبان جزائريين خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية، وكانت لها فروع في أنحاء البلاد خاصة في وهران، وقد ركزت على نشر التعليم، وإلقاء محاضرات وكان من بين أعضائها الدكتور ابن التهامي وابن بريهمان. ينظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، المرجع السابق، ص 332.

[6] – إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م، ط2، دار هومة، الجزائر، ص 240.

إضافة إلى النادي الإسلامي في تلمسان والتي حاول ابن رحال من خلال هذه الأندية تطوير أفكاره الإصلاحية التي بدأت تؤثر في الجزائر، خاصة بعد الزيارة التي قام بها محمد عبده [1] إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 27 أوت 1903م إلى 6 سبتمبر من نفس السنة، قادما إليها من مرسيليا رفقة الشيخ أبا القاسم الحفناوي [2] الذي كان بانتظاره لمرافقته للجزائر دون إعلام مسبق، وقد كان الهدف من هذه الزيارة هو إرشاد المسلمين إلى حقيقة دينهم وإحياء طريقته المثلى،ومن جهة أخرى فلقد ألقى ابن رحال محاضرة قيمة باللغة الفرنسية بعنوان **مستقبل الإسلام "l'avenir de l'islam"** تطرق فيها إلى مشاكل وقضايا الشعب الجزائري وأمانيه، وآماله في مستقبل أفضل مقترحا حلول لهذه المشاكل.

كما كان للصحف الفرنسية هي الأخرى نصيب من حبر وكتابة ابن رحال كجريدة الحق الوهراني [3] الصادرة بتاريخ 14 أكتوبر 1911 م حررت بوهران برئاسة رجل الأعمال الفرنسي **تابيت Tapite** المحررة في البداية باللغة الفرنسية، لتضاف لها فيما بعد صفحات باللغة العربية في أفريل 1912م، وقد تناولت هذه الجريدة العديد من القضايا الوطنية كقضايا التجنيد الإجباري، وتعسف

---

[1] - **محمد عبده**: (1849-1905م)، سياسي مصري ومن العلماء المسلمين الداعين للتجديد والإصلاح، اشتغل بالتدريس والتعليم ببيروت، تقلد منصب الإفتاء بمصر سنة 1899م، أصدر العديد من الجرائد منها العروى الوثقى مع جمال الدين الأفغاني. ينظر: تشابي حنان إبراهيم حنان، عبد الحليم بن سماية واتصاله السياسي، المرجع السابق، ص38.

[2] - **الشيخ أبا القاسم الحفناوي**: (1852-1942م) ولد بقرية الديس ببوسعادة، كان يتردد على الزاوية الرحمانية للقراءة والتعلم، صاحب كتاب تعريف الخلف برجال السلف، تولى العديد من المناصب كالتدريس والخطابة في الجامع الكبير في 1897م، ووظيفته الإفتاء المالكي في 1925م. ينظر: أبي القاسم الحفناوي بن أبي القاسم التريسي، تعريف الخلف برجال السلف 1269-1360هـ/1852-1942م، تح: خير الدين شترة، ج 1، ط2، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 140-145.

[3] - **جريدة الحق الوهراني**: صدرت باللغة الفرنسية في وهران بين 1911و 1912م، وهي جريدة أسبوعية تعتبر لسان حال الدفاع عن مصالح الجزائريين المسلمين، ومن مؤيديها الشيخ ابن رحال. ينظر: إبراهيم مهدي، الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية، جريدة الحق الوهراني أنموذجا، 1911-1912م، مجلة العصور، ع6، 7 جوان- ديسمبر 2005، ص ص 51-52.

القيادة وقد كان لها الأثر البالغ على النفوس والعقول لدورها الهام في تشكيل الرأي العام، [1] كما لا ننسى كتابته في صحيفة الحق الجزائري écho d'Alger ، وقد تناولت هي الأخرى قضايا عدة منها الاحتجاج ضد قانون التجنيد الإجباري، وفضاحة الضرائب لكن سرعان ما تم مصادرتها من طرف الحكومة الاستعمارية، بالإضافة إلى المقالات التي كان ينشرها، ومن أبرزها تلك التي كتبها سنة 1897م، والتي أكد فيها أن مصدر بلاء الجزائر هو الجهل والتشتت.[2]

[1] – كربان بختة، عمر راسم ومسيرته النضالية، المرجع السابق، ص36.

[2] – Farhat Abbas, op cit, p 35.

خاتمة

خاتمة:

وختاما لهذه الدراسة التي تناولنا فيها جوانب من مسيرة المناضل الشيخ والمصلح أمحمد بن رحال ومواقفه السياسية، وإسهاماته في الدفاع عن قضايا وطنية، فإننا حاولنا قدر المستطاع الإلمام بجل الأحداث والوقائع المتعلقة بمساره النضالي بداية من مولده إلى وفاته، معتمدين في ذلك على مجموعة من الدراسات والكتابات التي عالجت هذا الموضوع.

لقد اتضح لنا أن شخصية ابن رحال من الشخصيات الثرية بأعمالها وجهودها الإصلاحية نظرا للمستوى العلمي والفكري الذي يتميز به هذا من جهة، ومن جهة اخرى إيمانه الراسخ بضرورة الحفاظ على المقومات الشخصية للأمة الجزائرية، ومن أجل ذلك فقد كرس كل وقته وجهده دفاعا عن دينه ولغته ووطنه.

ومن هذا المنطلق، وعلى ضوء ما جاء في المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراسة هذه الشخصية، وإنجاز هذه الدراسة، توصلنا من خلالها إلى جملة من الاستنتاجات نوردها فيما يلي:

-إن البيئة التي نشأ فيها محمد بن رحال، والعائلة التي تربى في أحضانها كان لها الدور الأساسي والكبير في بناء شخصيته، كما ساهم تكوينه الديني والعلمي والمهني بالرقي به إلى شخصية سياسية، لعبت دورا بارزا منذ الاحتلال الفرنسي من خلال المناصب التي شغلها في الإدارة الاستعمارية.

- كما انصبت جهوده على إصلاح المجتمع الجزائري، وذلك من خلال مطالبته بإصلاح أوضاع التعليم وتحسينه، من خلال دعوته الصريحة إلى التمسك بالدين الإسلامي واللغة العربية، نظرا لما تميز به من فصاحة اللسان، وقوة الحجة والبرهان، وحرصه الشديد على تنشئة جيل محافظ غيور على العباد والبلاد، ضف غلى ذلك معارضته لسياسة فرنسا، خاصة تلك التي قامت بها في الجانب القضائي، بحيث أن هذه السياسة كانت تعارض مبادئ وعادات الجزائريين، وهذا ما كان ينتقده ابن رحال بشدة منذ بداية الاحتلال، ونميز هذا الرفض في بدايته بالاحتجاج ضد القوانين الاستعمارية

الجائرة في حق القضاء الجزائري، مؤكدا على لحمة شعبه ووحدته، وإحساسه المشترك بالمسؤولية اتجاه ما تنتهكه فرنسا من حرمان واعتداءات اتجاه القضاء والقضاة.

-إن الجهود التي قام بها ابن رحال من خلال مواقفه السياسية، فهو كان لا يخشى الإدارة الفرنسية، حيث كان يجاهر بمعارضته لسياستها وقوانينها، وهذا ما تجلى في موقفه من قانون التجنيس، الذي استهدف القضاء على مقومات الهوية الوطنية، ضف إلى ذلك قضية التجنيد الإجباري التي اعتبرها في نظره جاءت لحل مشاكل فرنسا على حساب الشباب الجزائري، ولذلك اتجهت مساعيه إلى محاولة إنقاض المجتمع من الانصهار الكلي في الثقافة الفرنسية.

-يعد ابن رحال مثالا لأبناء وطنه بدفاعه عن القضية الوطنية مع مطلع القرن العشرين بصوت عالي في المنابر الفرنسية، منددا في نفس الوقت بممارسات الإدارة الاستعمارية، ليتطور هذا الصوت إلى حركة وطنية تزعمت لواء المقاومة السياسية، والتي تمثلت أساسا في مجموعة مراسلات، وعرائض ومقالات خاطب بها الإدارة الاستعمارية.

- تعد كل الآثار العلمية لمنتوج ابن رحال جالبة للعلم والعرفان، حيث تضمنت في طياتها بذور الدعوة إلى التقدم والرغبة في التغيير، والتجديد من خلال المحاضرات التي ألقاها والتي كانت بعنوان: "التوفيق بين الإسلام والتقدم".

- يعتبر ابن رحال من الشخصيات التي لم يتوج نضالها بنيل الاستقلال، فقد وافته المنية قبل سطوع شمس الحرية.

-وفي الأخير ما يمكن استخلاصه أن ما يميز ابن رحال العالم المصلح، أنه ظل يجاهد بالفكر والقلم، وقد كانت التضحية طابعه المميز، بحيث لم يعرف عنه التهاون في الواجب الوطني، ولا التأخير في العمل.

- كما نستنتج أن أمحمد بن رحال كان من جماعة النخبة المحافظة، تلك التي كان لها دور كبير، والتي ظلت رافضة لكل من التجنيس والإدماج، فأكبر دليل على ذلك أنه بالرغم من إتقانه

للغة الفرنسية، إلا أنه كان مصرا على التكلم باللغة العربية، ويضاف إلى ذلك أنه حقق تراثا جزائريا أصيلا.

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة لمحمد ابن رحال باللباس الوطني.[1]

[1] - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 39.

الملحق رقم02: المعرض الدولي الذي أقيم بفرنسا سنة 1878م.[1]

[1] - Charles robert ageron, op cit.p112.

الملحق رقم 03: صورة لجول فيري.[1]

335

[1] - ibid, p335.

الملحق رقم 04:[1]صورة تعبر عن إجبارية المثول للتجنيد الإجباري.

[1] - ibid, , p323.

الملحق رقم 05: صورة لزيارة رسمية قام بها إميل لوبي إلى مدينة وهران سنة 1913م.[1]

[1] - ibid, p325.

الملحق رقم 06: استقبال لوفد من التوارق من طرف جول كامبون.[1]

[1] - ibid, p121.

الملحق رقم 07: عريضة المطالب التي قدمها ابن رحال وابن العربي أمام لجنة التحقيق الفرنسية.[1]

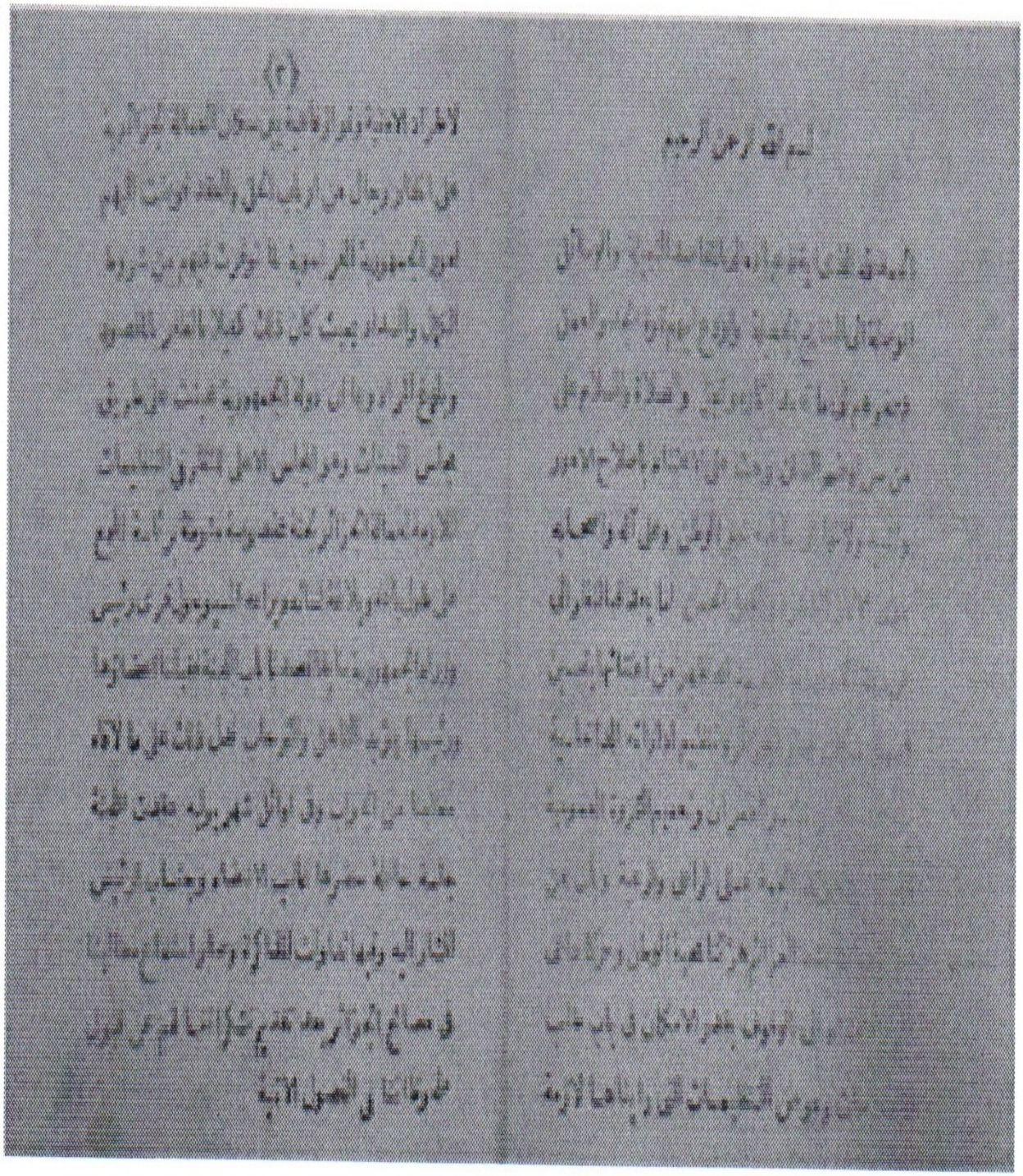

[1] – عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 58.

تحليل الوثيقة:

الوثيقة هي عبارة عن تقرير وجهه محمد ابن رحال رفقة الدكتور محمد ابن العربي، جراء مساهمتهما في أعمال لجنة عينها مجلس الأمة لفرنسا، للنظر في أوضاع الأهالي في القطر الجزائري، وما تقتضيه من إصلاحات برئاسة جول فيري Jules Ferry، وذلك في أوائل جويلية من سنة 1891م وقد طبعت هذه الوثيقة في المطبعة العمومية بتونس.

تكتسي هذه الوثيقة شكل عريضة مطلبية تشمل جميع مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأهالي، حيث تعتبر في مضمونها وشكلها بمثابة قطيعة مع المقاومة المسلحة وتأسيس للعمل السياسي، وما يلاحظ على هذه الوثيقة أنها تناولت العديد من القضايا من بينها التعليم بالدرجة الأولى، وقد التزم ابن رحال ورفيقه نفس الموقف الذي اتخذاه في محور تعميم التعليم، والذي اتسم بطابع المساواة مع التمسك بالهوية الإسلامية وما تتسم به من قيم أخلاقية.[1]

[1] – عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص ص 52-56.

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا:

المصادر

أولا: باللغة العربية:

01-أبي القاسم الحفناوي بن أبي القاسم التريسي، تعريف الخلف برجال السلف 1269-1360هـ/1852-1942م، تح: خير الدين شترة، ج 1، ط2، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

02-أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار، تح، تق: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2010.

03-أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري 092، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

04-أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكراتي في الجزائر 1925-1954م، الجزائر.

05-أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ويليه كتاب الجزائر، مرلاه، (د.ط)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

06-أليكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر وفلسفة الاحتلال والاستيطان، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

07-باتريك أفينووجون بلانشايس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر: بن داود سلاملية، ج 1، (دط)، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

08-فرحات عباس، الشباب الجزائري 1930، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم، تر: أحمد منور، تق: أبو القاسم سعد الله، (دط)، دار الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

09-فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، (د.ط)، منشورات أنيبن الجزائر، 2006.

10-هارت مورت إزنهانس، فشل الاستعمار الفرنسيي في الجزائر، نظرة مختصرة على التخلف الاقتصادي للجزائر، (دط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د س).

11-سي أمحمد برحال، مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

12-Emir khaled , letter au president Wilson et autrs texts, edition anep, 2006.

13-Farhat Abbas, le jeune Algerien, Edition ANEP, 2006.

14-Si Mhamed Ben Rahal, l'avenir de lislam et autres d'écrits, préface de Abdelaziz bouteflika, Edition ANEP ,2006.

-

المراجع:

أولا: باللغة العربية.

15-أ ف. دينيون، الأمير عبد القادر والعلاقات العربية الفرنسية في الجزائر، تر تق: أبو العيد دودو، (دط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

16-أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

17-إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م، ط2، دار هومة، الجزائر.

18-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

19-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-193م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

20-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-193م)، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

21-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

22-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

23-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

24-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

25-أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تق: أبو القاسم سعد اله، المطبعة العربية، الجزائر، 2004.

26-أحمد مريوش، الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

27-أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المعاصر والحديث، ج 1، ط 1، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

28-أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، (دط)، دار المعرفة الجزائرية، 2007.

29-إسماعيل سامعي، انتفاضة 08 مايو 1945 بقالمة ومناطقها، (د.ط)، مديرية النشر لجامعة قالمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

30-بسام العسلي، محمد المقراني وثورته الجزائرية 1871م، ط خ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

31-شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013.

32-شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982م.

33-محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي ساحلي، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 129.

34-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

35-بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، (د.ط)، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

36-جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994م.

37-جيلالي صاري، بروز النخبة المثقفة، الجزائر 1850-1950، منشورات ANEP، ط خ، 2007.

38-جيلالي صاري، تجريد الفلاحيين من أراضيهم 1830-1962م، تر: قندوز عباد فوزية، (د ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010.

39-حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1854-1962، ط 1، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

40-حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، (دط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

41-حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895م، (دط)، دار الهدى، الجزائر، 2012.

42-خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزئرية 1830-1954م، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.

43-خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939م، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

44-خير الدين شترة، الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، ج 1، الروابط الحضارية بين القطرين وآثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري، دار كردادة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013.

45-رابح لونسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

46-رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين –الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين-، (د.ط)، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

47-شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج2، (دط)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

48-شيخ سليمان بشنون، الجذور الشعبية للحركة الإصلاحية، (د.ط)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

49-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844-1871م، (د.ط)، منشورات باجي مختار، الجزائر.

50-عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج 1، (دط)، دار هومة، الجزائر، 2012.

51-عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

52-عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، (دط)، شركة دار الأمة، الجزائر، (دس) .

53-عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى، 1920-1936م، ج1، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010.

54-عبد الرحمن دويب، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي 1907-1992م، قسم التراجع، (ط1) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

55-عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي 1913-1940م، ط 1، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999م.

55-عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، تر: فضيلة الحكيم، فيصل عباس، (د.ط)، ذاكرة الناس، 2013.

56-عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والثقافي المتعلق بالحركة الوطنية والثورة، (دط)، ذاكرة الناس، 2013.

57-عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، (دط)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

58-عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 18301962م، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

59-عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج 2، (دط)، دار الهدى، الجزائر، 2013.

60-عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

61-عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962م، رصد لصور المقاومة في النشر الوطني، ج 1، (دط)، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، دار هومة، 2009.

62-عدّة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج2، (د ط)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

63- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، (د ط)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.

64-العقيد لطفي، نظرة مستقبلية للتنمية الاقتصادية، (ط خ)، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2010.

65-عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، (د.ط)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

66-علي تابليت، بحوث في تاريخ الجزائر، المغرب العربي، ج3، (دط)، 2004.

67-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

68-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة من قبل التاريخ إلى غاية 1962م، ج1، (دط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

69-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة من قبل التاريخ إلى غاية 1962م، ج2، (دط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

70-عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

71-عمر بن قتيبة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، أعلام وقضايا ومواقف، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.

72-فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، (دط)، دار الهدى، الجزائر، 2009.

73-مازن صلاح حامد مطيقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349هـ-1358هـ/1931-1939م، تق: أبو القاسم سعد الله، (د.ط)، دار بني مزغنة، الجزائر، 2015.

74-محفوظ سماني، الشبان الجزائريون، الجزائر الفتاة، مراسلات وتقارير 1837-1919، تر: محمد المعراجي وعمر المطراجي، دار تالة، الجزائر، 2013.

75-محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م، ج1، تر: أحمد منور، (د ط)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011.

76-محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954م، (د.ط)، منشورات، ANEP، 2008.

77-محمد العربي الزبيري، أفكار جارحة في السياسة والثقافة والتاريخ، ط 1، دار المكتبة للنشر ، الجزائر، 2015.

78-محمد العربي الزبيري، في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد، (ط 1)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015.

79-محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر.

80-محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1880-1914م، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

81-محمد علي دبور، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 1، ط 1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

82-محمد علي ديوز، حياة وآثار الشيخ محمد علي ديوز ويليه نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، (ط1)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

83-محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م، (د.ط)، الشركة الوطنية للجزائر، 1982م.

84-محمود بن منذر، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962م، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2015.

85-مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، خيضرية يوسفي، (دط)، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013.

86-ميدون عز الدين، التراث العلمي والثقافي لمدينة ندرومة ونواحيها، (د.ط)، دار السبيل.

نجاة خده، علي حفياد ندرومة عبر العصور، (دط)، تر: حميد بوحبيب، دار القصبة، الجزائر.

87-نوارة حسين، المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحول العسير، تر: سعيدي فتحي، (د.ط)، دحلب، الجزائر، 2013.

88-يحي بوعزيز، تلمسان، (دط)، دار الثقافة، الجزائر، 2007.

89-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن التاسع عشر، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

90-يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا، محمد المقراني والشيخ الحداد 1871، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

91-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

92-يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

93-يوسف فرحي، فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 من عملية الاستعمار في الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

94-Charles Robert Ageron les Algeriens Musulman et la france 1871-1919, algerie, 2010, t2 .

95-Mahfoud Kaddech , Histoir Du Matinalisme Algerien , T_2,Societ nationale, Edition en alger, 1981

96-Xavier yacono, les bureaux arabes et l' Evolution des genres de ire indigénes l'ouest du tell algerois, edition paris, 1953.

97- André Charles julian, l'afrique du Nord en Marche, paris, 1972.

المجلات:

أولا: باللغة العربية.

98-إبراهيم مهدي، الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية ، جريدة الحق الوهراني أنموذجا، 1911-1912م، مجلة العصور، ع 6، 7 جوان- ديسمبر 2005.

99-مصطفى عبيد ، جرائم التنظيم والممارسة في الفعل الاستعماري الفرنسي بالجزائر، بروسير، أنفولتال وأليكسي دي طوكفيل أنموذجا، مجلة البحوث التاريخية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المسيلة، العدد01، مارس 2017.

100-أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962م ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، م4، العدد03.

101-أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين ، مجلة كلية التربية الإنسانية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، العدد28، 2016.

102-جمال قنان، البعد الحضاري لثورة نوفمبر 1954 وآفاقها المستقبلية ، مجلة أول نوفمبر الذكرى الخامسة والأربعون 'عيد النصر مارس 1962م)، أفريل 2007م، الجزائر، العدد 170.

103-عبد الحميد حاجيات، قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891م، مجلة آفاق وأفكار، جامعة الجزائر2، العدد3، (جانفي، جوان 2012).

104-غانم بودن، سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 17، جانفي 2017.

105-ليلى تتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد 17، ديسمبر 2014.

106-محمد بليل، قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 وانعكاساته على الجزائريين ، القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور، جامعة وهران، الجزائر، ع 26، جانفي/ جوان 2013.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

107-Charle Robert ageron M hamed Ben Rahal ùne Conscience Inquiete Dane une Algerien en musulman, Les africains sous la diriction, paris, 1972.

الأطروحات والرسائل الجامعية.

أولا: أطروحات الدكتوراه.

108-بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية غترة الاحتلال الفرنسي 1842-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010م.

109-حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و 1956م، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، جامعة وهران01، وهران، 2015/2014.

110-عبد المجيد عومري، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1924م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث ل.م.د في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017.

111-معذوري حسان، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015/2014.

ثانيا: أطروحات الماجستير.

112-سعيد بوقاوش، المقاومة الجزائرية للسياسة اللغوية الفرنسية 1830-1945، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص: تاريخ المقاومة والثورة، جامعة الجزائر 2، 2012/2011.

113-عبد العالي الفضيل، تطور الأوضاع الجزائرية في بداية القرن 20 (1830-1919م)، دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف الشخصيات الجزائرية كنماذج، محمد بن رحال ابن سماته ابن جيله، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2013/2012.

114-عيساني محمد، تطور النشاط الاستيطاني الفرنسي الأوروبي في منطقة شلف خلال فترة 1843-1962م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2011-2012.

ثالثا:رسائل الماستر.

115-بوشنافة نوال، بن فريدة صباح، القضاء الإسلامي في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015/2014.

116-حبيبة لفريد، سياسة الحاكم العام شارل جرنار في الجزائر 1900-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015م.

117-حمار نجية، مصباح الزهرة، مساهمة النوادي في دعم القضية الوطنية 1900-1945م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016.

118-خولة بريدينة، مذكرة إسهامات النخبة الجزائرية الثقافية، محمد ابن أبي شنب 1869-1929م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012م.

119-شلول دليلة- بخات عيدة، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016م.

120-عماري الخالدية، النضال السياسي للشباب الجزائري ما بين 1900-1919م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014/2013.

121-فاطمة تتة- عفاف قوق، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1900-1914م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016.

122-قشابي حنان، إبراهيم حنان، عبد الحليم بن سماية ونضاله السياسي 1866-1933م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018/2017.

123-كربان بختة- تركي بشرى، عمر راسم ومسيرته النضالية 1889-1959م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018/2017م.

124- لخذاري رجاء، السياسة التعليمية الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

الملتقيات العلمية.

125-صبرينة الواعر، سي أمحمد بن رحال، دراسة لأهم مواقفه السياسية والثقافي في الفترة ما بين 184-1925م، تاريخ وحضارة تلمسان ونواحيها، ملتقى دولي، المركز الوطني للبحوث وعصور ما قبل التاريخ علوم الإنسان والتاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

126-علي تابليت، أمحمد ابن رحال مؤرخا ومترجما ومتصوفا، تاريخ وحضارة تلمسان ونواحيها، ملتقى دولي، المركز الوطني للبحوث وعصور ما قبل التاريخ، علوم الإنسان والتاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011م.

الموسوعات.

127-محمد سليمان الطيب، موسوعة القبائل العربية، بحوث ميدانية وتاريخية، م 3، دار الفكر العربي.

المواقع الإلكترونية.

128-https://llar.wikipedia.org/wiki:14.34/03/03/2019

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

كلمة شكر .....

الإهداء .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة ..... أ

المدخل: الوضع العام للجزائر نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين..... 07

الفصل الأول:سيرة الشيخ سي أمحمد بن رحال

المبحث الأول: المولد والنشأة 25

1-الأصل والنسب 25

2-الجو العائلي 27

المبحث الثاني: التكوين العلمي والمهني 29

1-المسار التعليمي..... 29

2-المسار المهني 32

الفصل الثاني:مواقفه من القضايا الوطنية

المبحث الأول: التعليم..... 38

المبحث الثاني: التجنيس 49

المبحث الثالث: القضاء الإسلامي 53

المبحث الرابع: التجنيد الإجباري 56

الفصل الثالث: جهود وإسهامات ابن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين

المبحث الأول: تدخلاته أمام لجنة التحقيق الفرنسية..... 65

المبحث الثاني: تدخلاته أمام اللجان المالية 72

المبحث الثالث: الوفاة والأثر 75

خاتمة..... **84**

الملاحق..... **88**

البيبليوغرافيا **99**

فهرس الموضوعات..... **114**